مجلس الأمة

لصدر كل ● شهرين عن مجلس الأمة ◆ الجزائر ◆ العدد الخامس عشر ◆ جويلية/أوت/2004

مناقشة برنامج الحكومة :
المصالحة خيار.. يتوجه إلى المستقبل

السيد عمار سعداني رئيسا للمجلس الشعبي الوطني

سليم الحص يحاضر: من الأزمة .. إلى حركية الإعمار

و في العدد - جلسات .. متابعات و نشاط برلماني خارجي **بطاقة :** لجنة التربية **في رحاب المجلس:** المصلحة التقنية

تهنئة

بمناسبة عيد الإستقلال الوطني
يتقدم السيد عبد القادر بن صالح
رئيس مجلس الأمة بأخلص
تهاني إلى السيدات والسادة أعضاء
المجلس، راجيا من المولى عز
وجل أن يعيد هذه المناسبة
الوطنية على شعبنا وبلدنا
بالخير والتقدم والرفاه...
وكل عام وأنتم بخير

5 جويلية

★ لا يمكن أن يتخلف تاريخ 05 جويلية في كل سنة عن دورة الزمن .. والزمن في توالي سنواته وأيامه يُفقد (البريق) و العنفوان .. و مع أن هذا هو الحال فإن هذا اليوم الأغر غير قابل لسَنَّة التقادم .. فدلالاته تظل متوارثة و حاضرة في الأذهان ، ينبوعاً للقيم الوطنية في عصر يريد من يريد إيهامنا بتهالكها أمام غول العولمة .

.....

★ في كل سنة ، يعود هذا اليوم فتتعدد مظاهر الاحتفاء به متسمة حينا بالرتابة ، و كاشفة حينا عن إجتهاد و تميز.. و لكنها في مجملها من طقوس الوفاء المعبرة عن قداسة وحدة الأمة .. و مهابة و جلال الرموز الوطنية ، فلقد اجتهدت مؤسسات و عمل مجاهدون ، مثقفون ، ومبدعون عبر سنوات الاستقلال على ترسيخ الشعور بالنخوة والإحساس بالفخر بعيد الاستقلال الوطني و لم تحل دون ذلك ما عرفته البلاد من محن .. لم يتحول 05 جويلية إلى مجرد يوم عطلة مدفوعة الأجر بل كان -على الدوام - في قلوب الجزائريات والجزائريين عيداً وطنيا بكل ما يحمل معنى الوطنية من دلالة وممارسة .. فقيض الله منهم جموع المرابطين في الثغور، والعاملين بلا كلل ولا وهن في المؤسسات، والمعامل، والحقول لصون رسالة الشهداء .. ومبادئ ثورة التحرير المجيدة ، وحماية الدولة من شؤم ما هدد كيانها ونظامها الجمهوري.

.....

★ إذا كنا نحيى اليوم ذكرى 05 جويلية ، والجزائر تستعيد استقرارها.. وتتأهب بمؤسساتها .. وطبقتها السياسية ومجتمعها المدني .. وبمختلف فئات وشرائح المجتمع للدخول في عهد المصالحة الوطنية .. فإن ذلك لم يكن ليتحقق لولا الرصيد الوطني الذي شكل في أيام المأساة صمام الأمان والحصن الذي بنته الأجيال المتعاقبة بتضحيات ونضالات فصنعت بها الجزائر .. ولن تستهوينا لغة أخرى ، غير هذه في الحديث عن الأمجاد والبطولات الوطنية ، فبلا مكابرة .. ولكن - أيضاً - بلا تمييع تتأكد حاجة الأجيال إلى الإحتماء بالقيم الوطنية الصافية .. والتزود من التاريخ بما يصنع المستقبل في عصر التقلبات والتحولات العاصفة .

★ و05 جويلية هو من أقدس محطاتها للاستلهام والاعتبار ومن أعز مناسبات تجديد العهد.

التحرير

...عدد خاص

■ بالمناسبة

في ذكرى 05 جويلية 1

■ الجلسات العامة

عرض ومناقشة برنامج الحكومة 2

1- حماية المناطق الجبلية 4

من أجل تقوية الإنسجام الإقليمي 8

2- التقييس

آلية لحماية الإقتصاد والمستهلك 10

3- الممارسات التجارية

الدعوة إلى إضفاء الشفافية على التعاملات 11

■ النشاط الخارجي

وفد برلماني جزائري في المؤتمر البرلماني الأفريقي حول اللاجئين في أفريقيا 12

مجلة تصدر عن مجلس الأمة

العنوان:

07، شارع زيغود يوسف، الجزائر

الهاتف: 021 74 60 59

الفاكس: 021 73 23 73

ر.ت.م.د : 1112-2641

الإيداع القانوني رقم: 98-1223

الطبع: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار

■ متابعات...

انتخاب السيد عمار سعداني رئيسا للمجلس الشعبي الوطني 15

4 ملفات في الدورة 24 للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي 16

■ بطاقة

لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية 20

■ استقبالات رئيس مجلس الأمة 22

■ في رحاب المجلس

المصلحة التقنية: 24

■ أخبار برلمانية في العالم 26

■ الندوات

كتابة التاريخ وترقية التشريع في التعامل مع الأرشيف 28

سليم تاحص، لبنان الوفاق والإصلاح والمصالحة 30

■ الأبواب المفتوحة

مجموعة من تلاميذ إكمالية درقانة الجديدة 32

المصالحة.. خيار يتوجه إلى المستقبل

السيد أحمد اويحي يقدم برنامج الحكومة

بعد عرضه أمام المجلس الشعبي الوطني قدم السيد أحمد أويحي بحضور طاقمه الوزاري برنامج حكومته أمام أعضاء مجلس الأمة في جلسة علنية عقدت يوم الإثنين 24 ماي 2004 برئاسة السيد عبد القادر بن صالح الذي أكد في كلمته الافتتاحية أن البلاد قد دخلت مرحلة الاستقرار و التعاطي المؤسساتي والنقاش بالأسلوب الحضاري بين مؤسسات الجمهورية . واعتبر برنامج الحكومة محطة شبه نهائية لمسيرة الجهد المبذول خلال الأشهر الأخيرة خلال نقاش شعبي واسع تم فيه طرح أفكار وتصورات وجدت تعبيرها في نص مشروع الحكومة

خطة ميدانية

السيد أحمد أويحي أكد خلال عرضه أن برنامج الحكومة ليس إلا خطة لتجسيد برنامج الرئيس بوتفليقة ميدانيا، و أن الانتخابات الرئاسية للثامن أفريل الماضي كانت تعبيرا لا جدال فيه عن الخيار الحر و السيد لأغلبية الشعب الذي عبر عن إرتياحه للعمل الذي أدى إلى العودة التدريجية للأمن والتنمية وإسترجاع كرامة الجزائر في الخارج .

المصالحة الوطنية

و كان أهم محور ركز عليه أويحي في حديثه هو المصالحة الوطنية التي قال عنها أنها ليست رجوعا إلى الوراء بل هي خيار نحو المستقبل ، ترمي لضمان الأمن و السلم المدني للجميع ، كما تعزز التماسك الوطني و تحرر الطاقات من كل العراقيل و توجد الحلول لجميع الانشغالات المعبر عنها من طرف الشرائح الاجتماعية المختلفة، كما أضاف أن المصالحة تستوجب الالتزام بترقية جميع مكونات الهوية الوطنية من إسلام و عروبة وأمازيغية في كنف نظام ديمقراطي يتميز باحترام الحقوق والحريات الفردية والجماعية و حرية التعبير و الصحافة ، من جهة أخرى ربط رئيس الحكومة بين تحقيق المصالحة الوطنية وتوفير الظروف الملائمة لتكريسها بإستكمال الإصلاحات الجوهرية التي باشرتها الدولة منذ سنوات كإصلاح مهام و هياكل الدولة و إصلاح العدالة والمنظومة التربوية .

مسار الإصلاحات

كما تطرق رئيس الحكومة إلى أهم الإصلاحات المزمع إدخالها على قطاعات البنوك و الفلاحة و الصناعة و المناجم و الصيد البحري و المواصلات و السياحة و السكن و المياه مشيرا في نفس الوقت

إلى أهمية البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي الذي يحظى كل الدعم من الحكومة .

للتذكير فإن برنامج الحكومة تضمن ستة محاور كبرى وهي :

- 1 ترقية المصالحة الوطنية .
- 2 استكمال الإصلاحات بما يخدم المصالحة الوطنية والتنمية .
- 3 النهوض بتنمية مستمرة ومنصفة أكثر عبر كل أرجاء البلاد.
- 4 سياسة إجتماعية وثُقافية تتماشى وتحدياتنا الوطنية .
- 5 تحديث القدرة الدفاعية الوطنية .
- 6 تعزيز مكانة الجزائر و مصالحها على الساحة الدولية .

التدخلات
أولويات وطنية وانشغالات محلية

في تدخلاتهم أعضاء مجلس الأمة (54 متدخلا) ركز معظمهم على المصالحة الوطنية و محاور التنمية الاجتماعية و الاقتصادية مؤكدين على ضرورة مواصلة ورشات الإصلاح لمختلف القطاعات مثل العدالة و التربية و هياكل الدولة .

إختتام الجلسات

أختتمت جلسات المناقشة بتدخل رؤساء الكتل البرلمانية للمجلس ،والتي أجمعت في مجملها على إيجابية الإجراءات الاقتصادية المدرجة ضمن مشروع البرنامج ، متمنين " الإرادة السياسية " القوية لتطبيقها .

تدخلات رؤساء الكتل البرلمانية

رئيس الكتلة البرلمانية لحركة مجتمع السلم

أكد السيد قداري بن حرزالله رئيس المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم على ترشيد الإنفاق العمومي بإحداث أكبر صرامة ممكنة على عقوبات الاختلاس ، ودعا إلى التقيد بالتخطيط الجيد للدراسات قبل إنجاز المشاريع التنموية ومراعاة المناطق الأكثر حرمانا

في توزيع هذه المشاريع مع وضع مكافحة البطالة وتوفير السكن والحفاظ على البيئة وتوفير العقار بأنواعه ضمن الأولوية.
هذا وقد ثمن ممثل المجموعة قرار الحكومة بإنجاز 2 مليون منصب شغل خلال الخماسية القادمة ، كما حيا تسيير صندوق الزكاة الذي أظهر حسبه نتائج إيجابية .

رئيس الكتلة البرلمانية لجبهة التحرير الوطني

طالب السيد بوسنان، رئيس المجموعة البرلمانية لجبهة التحرير الوطني بإدماج أكبر لشريحة الشباب في جهود التنمية الاقتصادية خاصة على مستوى المؤسسات المالية التي دعاها إلى تسهيل منح القروض لها لتشجيع هذه الفئة على الاستثمار، كما أشار السيد بوسنان إلى أهمية فرض الرقابة" القبلية و البعدية " على

المشاريع التنموية مع إعطاء البلديات صلاحيات أكبر في مجال المعاينة التقنية للمشروع إلى جانب هذا طالب بإتمام المشاريع الرامية لتزويد سكان بعض المدن من المياه الصالحة للشرب والشروع في دفع حقيقي للقطاع السياحي الذي اعتبر أن أسباب تأخره زالت مع تحسن الوضع الأمني بالجزائر .

رئيس الكتلة البرلمانية للثلث الرئاسي

حيا السيد محمد بوخالفة، رئيس مجموعة الثلث الرئاسي اقتراح الحكومة لإبرام العقد الاقتصادي و الاجتماعي الذي اعتبره وسيلة لتفادي الأزمات المحتملة ،و في إشارته إلى ضرورة الاستفادة من التجارب السابقة بمختلف أنواعها بما فيها أزمة بنك الخليفة طالب السيد بوخالفة الحكومة بوضع إجراءات صارمة للحد من هروب رؤوس الأموال من الجزائر إلى الخارج و إضفاء أكبر قدر من الشفافية على التعاملات المصرفية .

رئيس الكتلة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي :

ثمن السيد صديق شهاب رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي الإجراءات الجديدة التي اتخذتها الحكومة

لتعزيز عقار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب داعيا إلى إضفاء مزيد من الشفافية على هاته الآليات ، و بعد إشادته بمختلف الإصلاحات الاقتصادية التي ينوي مشروع البرنامج مواصلتها أكد السيد شهاب على ضرورة إعتماد أسلوب الحوار لمعالجة كل الملفات الاقتصادية و الاجتماعية و السعي لتجسيد سريع للعقد الاجتماعي و الاقتصادي و فتح الحوار بين النقابة و الحكومة و أرباب العمل إلى جانب تفعيل دور مؤسسات المحاسبة العمومية و الرقابة .

بناء على المادة 80 من الدستور أصدر أعضاء مجلس الأمة يوم الأربعاء 26 ماي 2004 لائحة "دعم و مساندة" تمت المصادقة عليها بالإجماع مع امتناع عضوين و ذلك بعد أن رد رئيس الحكومة السيد أحمد أويحي على جل الإستفسارات و التساؤلات التي طرحت من قبل أعضاء مجلس الأمة.

وثيقة

لائحة مجلس الأمة

رقم 2004/01 المؤرخة في 26 ماي 2004

حول برنامج الحكومة

- بناءا على المادة 80 من الدستور ،
- بناء على المواد 49 و 52 إلى 54 من القانون العضوي رقم 99– 02 المؤرخ في 20 ذي القعدة 1419هـ الموافق لـ 08 مارس 1999،الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة و عملهما و كذا العلاقات الوظيفية بينهما و بين الحكومة ،
- بناءا على المادة 72 من النظام الداخلي لمجلس الأمة،
- بعد الإطلاع على برنامج الحكومة و الاستماع إلى العرض الذي قدمه السيد رئيس الحكومة أمام أعضاء مجلس الأمة ،
- و بعد مناقشات السيدات و السادة الأعضاء المستفيضة و المثمرة لفحوى البرنامج التي عكست تعلقهم بقضايا المواطنين و انشغالاتهم،
- و بعد الاستماع إلى الردود المقنعة التي قدمها السيد رئيس الحكومة ،

فإن أعضاء مجلس الأمة

- يتقدمون بتحية خالصة إلى الشعب الجزائري الذي عبر مرة أخرى عن تلاحمه و تماسكه و حسه المدني بتعبيره القوي في استحقاقات 8 أفريل للسنة الجارية .
- كما يتقدمون بتهانيهم الخالصة لفخامة رئيس الجمهورية على فوزه بعهدة ثانية .
- يهنؤن السيد رئيس الحكومة و طاقمه على تجديد الثقة التي وضعت فيهم من قبل فخامة رئيس الجمهورية متمنين لهم كل التوفيق والنجاح في مهامهم النبيلة .
- يعربون عن إرتياحهم لما ورد في برنامج الحكومة ، الذي ترجم بوفاء ما وعد به فخامة السيد رئيس الجمهورية أثناء الحملة الانتخابية ، و قد عكس توجيهاته للتكفل الأنجع بالأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للمواطنين .
- يعبرون عن دعمهم المطلق للتوجه الكلي للبرنامج لتحقيق المصالحة الوطنية بأبعادها الأمنية ، الإنسانية ، الاجتماعية و الروحية ، و التي تزيد من تلاحم و تعاضد أبناء هذا الشعب و تعكس تطلعاتهم في العيش الكريم في ظل دولة الحق و القانون ، و في كنف الإستقرار والسلم ، و يستبشرون بالإنبعاث الاقتصادي الذي سوف يتحقق من تطبيق هذا البرنامج في ظل تنمية شاملة مستدامة و متوازنة.
- يدعون جميع الشركاء الاجتماعيين و مكونات المجتمع المدني للتعاون من أجل تطبيق هذا البرنامج ،و يعتبرونه في واقع الأمر برنامج الشعب لأنه صادق عليه و زكاه بكل قوة.
- و إذا يؤكدون دعمهم و تشجيعهم للبرنامج ، فإنهم يطالبون بتطبيقه نصا وروحا ، لاسيما فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و بضرورة انتهاج الصرامة و الحزم مع الجهات الإدارية في تطبيق القوانين و المشاريع التنموية الشاملة .
- يؤكدون بإلحاح على مواصلة الإصلاحات الكبرى ضمن الورشات الوطنية المستحدثة لذلك.
- يثمنون ترقية الحوار كأسلوب حضاري لمعالجة القضايا المطروحة على الساحة الوطنية .
- و عليه نحن الموقعون أدناه على مشروع هذه اللائحة ندعو السيدات و السادة أعضاء مجلس الأمة للمصادقة عليها .

حماية المناطق الجبلية

السيد الشريف رحماني يقدم نص القانون

عقد مجلس الأمة جلسة علنية يوم الأحد 23 ماي 2004 ، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة و بحضور ممثل الحكومة السيد شريف رحماني ، وزير التهيئة العمرانية و البيئة بغرض مناقشة نص القانون المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة .

بعد إفتتاح الجلسة العلنية ،أحيلت الكلمة للسيد الوزير حيث قدم عرضا عن نص القانون محل الدراسة ،أكد فيه مضمون التقرير التمهيدي المتعلق بالمبادئ والأهداف و الوسائل التي ترتكز عليها سياسة حماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة .

ليذكّر الوزير بعدها أن هذا القانون يصنف المناطق الجبلية من خلال المعيارين الجغرافي و السكاني نظرا لتنوعها و عدم تجانسها ، ويسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف و هي:

1- إستدراك الفوارق الموجودة بين الكتل الجبلية و الفضاءات الأخرى.

2- محاربة هشاشة المناطق الجبلية .

3- تنمية المناطق الجبلية .

كما أن استراتيجية نظام حماية المناطق الجبلية تهدف إلى تنمية هذه المناطق وتهيئتها بالوسائل والحفاظ على ثرواتها الطبيعية و الثقافية ،و يستلزم ذلك وضع مخطط من شأنه :

- الحفاظ على مؤهلات و خصائص هذه المناطق (نظرا لإختلافها حسب تشكيلتها الطبيعية و السكانية).
- إشغال و إستغلال هذه المناطق حسب تنوعها .
- الحفاظ على الموارد الأساسية من ماء وتربة و غابات .
- الحفاظ على الهندسة المعمارية وطابعها الخاص .
- حماية المجمعات السكانية والقرى الموجودة .
- تعدد الطرق و الميكانيزمات لإعطاء فرص عدة لتنمية هذه المناطق .
- إشراك الطاقات و الفئات الحية لهذه المناطق للخروج بحلول شاملة لكل المشاكل من أجل إرجاع و تثبيت سكان

من أجل تقوية الانسجام الإقليمي

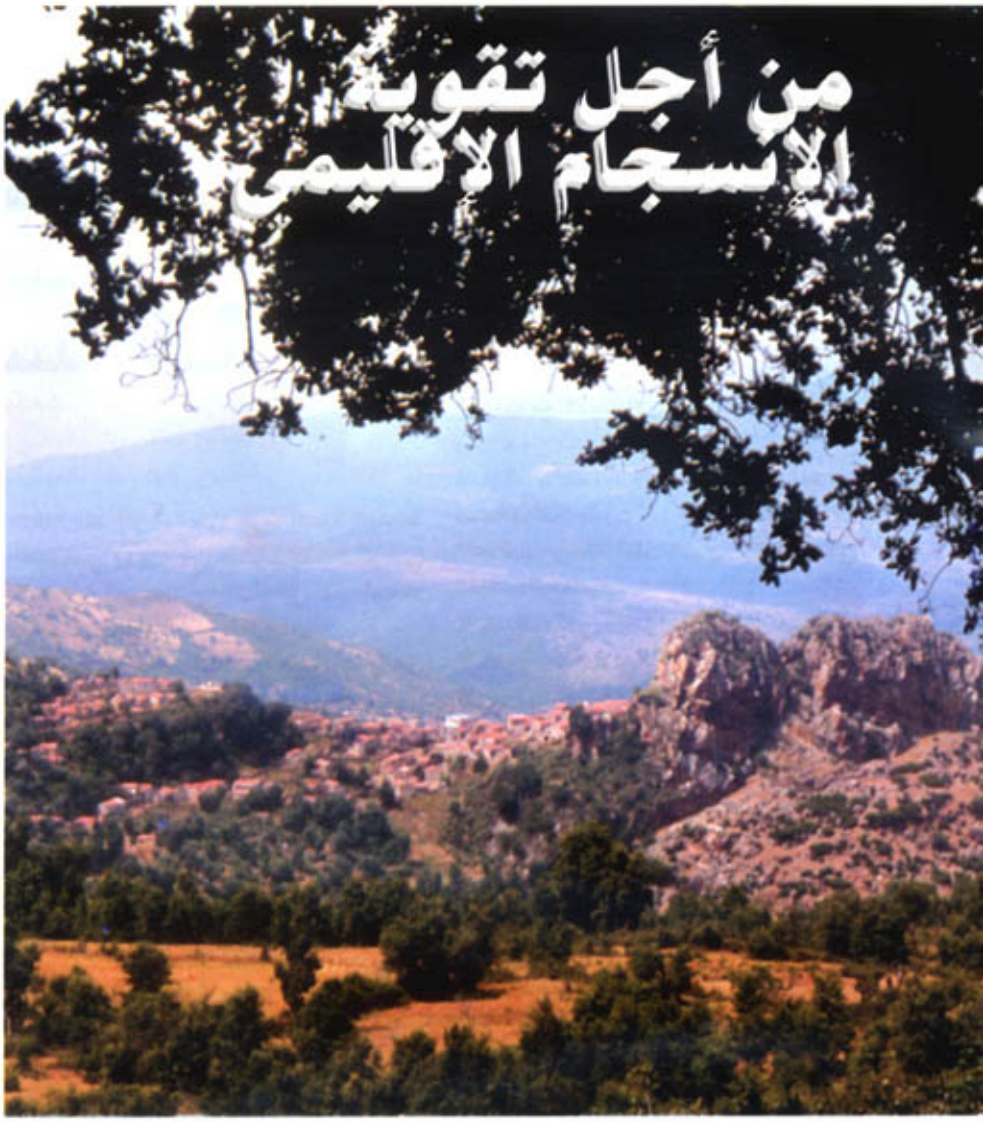

هذه المناطق في بيوتهم ومناطق إقامتهم الأصلية .

في الأخير، أكد الوزير أن هذا القانون بالرغم من قلة مواده ، جاء معترفا بهذه الثروة و بتنوعها ليعطيها تمييزا إيجابيا جبائيا و ماليا لتقوية الانسجام الإقليمي في إطار تأهيل و إنصاف وطني لها من أجل إعادة الاعتبار لهذه المناطق .

فتح بعد ذلك باب المناقشة لأعضاء مجلس الأمة حيث طرحوا أهم إنشغالاتهم و إستفساراتهم و ملاحظاتهم حول القانون .

أكد السيد الوزير خلال رده على أسئلة أعضاء مجلس الأمة أن الهدف الأساسي من هذا القانون هو وضع إطار قانوني ومؤسساتي يسمح بترقية وتطوير وحماية المناطق الجبلية ، فالقانون هذا يعتبر إطار لوضع توضيحات لسياسية الدولة التي تهدف إلى الخروج بأدوات ووسائل لتحضيره وتنشيطه وذلك بتفعيل كل القطاعات بصفة أفقية وتدعيم الصلة فيما بين هذه القطاعات في الفترة المقبلة .

في الختام ، بعد الاستماع لمختلف تدخلات و ملاحظات و إقتراحات أعضاء مجلس الأمة ، و رد السيد الوزير ، خرجت لجنة التجهيز و التنمية المحلية في ختام تقريرها التكميلي بالتوصيات التالية :

– ضرورة الاستغلال الأمثل و الجيد للثروات التي تزخر بها المناطق الجبلية.

– الاهتمام بالفلاحة الجبلية و نشاط تربية الحيوانات.

▲ ضرورة إصدار النصوص التنظيمية المشار إليها في النص و ذلك في أقرب وقت ممكن .

▲ تسهيل تطبيق النصوص القانونية على مستوى الإدارة المحلية.

▲ وضع آليات و ميكانيزمات قادرة على التحكم في جميع القطاعات لإشراكها في عملية التنمية.

▲ وضع التدابير اللازمة لتثبيت السكان وتحفيز النازحين للعودة إلى هذه المناطق .

▲ تطوير الثقافة الجبلية بالإعتماد على تجارب الدول الرائدة في هذا المجال .

▲ توفير الوسائل المادية الضرورية على المستوى المحلي لترقية هذه الفضاءات.

▲ تنمية و ترقية السياحة الجبلية.

▲ إحترام الميزة العمرانية في المناطق الجبلية.

▲ توزيع الموظفين توزيعا يتناسب ومساحة المناطق الجبلية على المستوى الولائي.

▲ توظيف الموارد البشرية الكفأة ، و دعم العمل البشري في استغلال الثروات بمختلف أنواعها .

▲ توضيح صلاحيات المجلس الوطني للجبل .

▲ إقتراح إنشاء مكاتب ولائية تقوم بدور الرقابة .

▲ بناء مراكز استشفائية (خاصة بأمراض الربو، السل...إلخ).

▲ إنشاء مرافق عمومية لازمة لمتطلبات المواطنين مع خلق محميات وطنية وطبيعية (parcs et reserves naturelles)

▲ خلق تكامل إقتصادي بين المدينة والريف و إرجاع الصلة بينهما.

▲ تشجيع النشاطات المختلفة ، منها الصناعات التقليدية و الحرفية.

ليصادق أعضاء مجلس الأمة بالإجماع في جلسة علنية يوم الأربعاء 26 ماي 2004 على نص القانون المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة . ■

التقييس: آلية لحماية الاقتصاد والمستهلك

السيد الهاشمي جعبوب يقدم نص القانون

عقد مجلس الأمة جلسة علنية يوم 25 ماي 2004 برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة و بحضور ممثل الحكومة السيد الهاشمي جعبوب ،وزير الصناعة وكذا بحضور السيد محمود خوذري وزير العلاقات مع البرلمان، لدراسة نص قانون المتعلق بالتقييس.

تدخله أمام أعضاء مجلس الأمة أوضح وزير الصناعة السيد الهاشمي جعبوب، أن نص القانون المتعلق بالتقييس يعتبر الحلقة الأخيرة من عملية تكييف التشريع الوطني مع النظرة الجديدة للإستراجية العالمية في هذا المجال طبقا للاتفاقيات و الالتزامات الدولية الموقع عليها من طرف الجزائر.

النص يتضمن خمسة 05 فصول:

الفصل الأول لتعريف المصطلحات والمفاهيم القانونية المتعلقة بمجال التقييس، في حين يحتوي الفصل الثاني والثالث والرابع على الأحكام التقنية، أما الفصل الخامس و الأخير فيتناول الأحكام الختامية اللاغية للقانون السابق، وحكما إنتقاليا يقضي ببقاء النصوص التطبيقية القديمة سارية المفعول إلى غاية نشر النصوص التطبيقية لهذا النص.

وحسب الوزير فإن نص قانون التقييس يأتي لإلغاء القانون رقم 89-23 المؤرخ في 19 ديسمبر 1989 المتعلق بالتقييس و الحلول محله، كما يهدف الى إدخال تغييرات هامة على الأحكام المتعلقة بالتقييس، لاسيما المصطلحات المستعملة حاليا و الدور الذي يلعبه مختلف القائمين على إعداد و تطبيق الأنظمة التقنية والمواصفات و إجراءات تقييم المطابقة.

كما أكد الوزير على مدى أهمية النشاط التقييسي ودوره في حماية الاقتصاد الوطني و حماية المستهلك، وأشار الى أهم أهداف التقييس وهي:

- تحسين جودة السلع و الخدمات و نقل التكنولوجيا.
- التخفيف من العوائق التقنية للتجارة وعدم التمييز.
- إشراك الأطراف المعنية في التقييس وإحترام مبدأ الشفافية.
- تجنب التداخل و الازدواجية في أعمال التقييس.
- التشجيع على الاعتراف المتبادل بالأنظمة التقنية والمواصفات وإجراءات التقييم ذات الأثر المطابق.
- إقتصاد الموارد و حماية البيئة.
- المساعدة على تحقيق الأهداف المشروعة للتجارة العالمية.

وعليه، فنص هذا القانون يهدف إلى مطابقة التشريع الوطني مع الاتفاقات الدولية ومتطلبات المنظمة العالمية للتجارة بما فيها جانب الاتفاق المتعلق بالعوائق التقنية الخاصة بالتجارة.

كما أنه يسعى إلى الأخذ في الحسبان:

- حماية منتوجنا الوطني من المنافسة غير الشريفة
- التشجيع على تصدير المنتوج الجزائري.
- حماية المستهلك من المنتوجات المستوردة بإخضاعها للتقييس الوطني.

وحسب السيد الوزير الهاشمي جعبوب فإن نص القانون يخول للمعهد الجزائري للتقييس باعتباره الهيئة الوطنية للتقييس، دور هاما للتنشيط والمراقبة في هذا الميدان الحساس، حيث تعهد إليه مهمة مراقبة مقاييس و مواصفات السلع، وبالتالي تشجيع التصدير وحماية المستهلك من السلع الوطنية والأجنبية التي لا تحترم التقييس الوطني.

ومنها ثمن أعضاء مجلس الأمة في مداخلاتهم المبادرة بمثل هذا الإطار القانوني الذي يعد تدعيما للمنظومة التشريعية الوطنية في المجال الاقتصادي و الصناعي و حماية المنتوج الوطني والحفاظ على صحة المواطن وسلامته، وتقنينه لمختلف الجوانب الصناعية والطبيعية والبيئة و يخدم مسعى الجزائر للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة وكذا إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

ومن جهته أكد السيد الوزير خلال رده على تساؤلات الأعضاء، أن هذا النص هو واحد من تسعة قوانين بادرت بها الحكومة للتطابق مع الاتفاقيات و الالتزامات الدولية لبلدنا، و هي القوانين المتعلقة بـ:

- المنافسة
- المناطق الحرة
- القواعد المطبقة على عمليات الاستيراد و التصدير
- القواعد المطبقة على الممارسات التجارية قيد الدراسة
- حقوق المؤلف
- براءات الاختراع
- العلامات
- حماية التصاميم الشكلية
- القانون المتعلق بالتقييس.

أما بخصوص الهيئة الوطنية للتقييس، ونقصد بها المعهد الجزائري للتقييس فقد ذكر الوزير أنه أنشئ قبل اليوم، وهو يباشر مهامه إلا أنه في حاجة إلى المزيد من الإمكانيات، مشيرا إلى أن الوزارة ستعمل على توفير مقره و تدعيمه بإمكانيات بشرية و مادية مناسبة لاداء دوره على أكمل وجه.

أما إحترام المقاييس، وخاصة على مستوى الحدود، فقد أكد الوزير أن المراقبة سوف تتم من طرف هيئات تابعة لوزارات أخرى، لاسيما وزارات التجارة و المالية.

بعد دراسة النص و الإستماع إلى مداخلات السادة أعضاء مجلس الأمة و رد السيد ممثل الحكومة، رأت لجنة الشؤون الاقتصادية و المالية أن نص القانون المتعلق بالتقييس ضروري لمصلحة الدولة و تطوير الإقتصاد الوطني، إلا أنها أضافت التوصيات التالية:

1- إصدار نصوص تطبيقية للفصل في النزاعات تفاديا للقراءات والتأويلات المتعددة لهذا النص القانوني.

2- يتعين التنسيق مع مصالح الوزارات

الأخرى المعنية ، لأجل مراقبة مدى إلتزام المتعاملين بالمواصفات لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في هذا النص.

3- إتخاذ الإجراءات المناسبة و توفير الإمكانيات اللازمة لمراقبة السلع المستوردة بكافة أنواعها قبل دخولها إلى الوطن.

بعد مناقشة و دراسة نص القانون المتعلق بالتقييس وإضافة لجنة الشؤون اقتصادية والمالية لتوصيات صادق مجلس الأمة وبالإجماع في جلسة علنية يوم الأربعاء 26 ماي 2004 على نص هذا القانون الذي يعتبر بحق تدعيما للمنظومة التشريعية من جهة ومن جهة ثانية سيعمل على إحداث حركية فعالة في آليات حماية الإقتصاد الوطني. ■

الممارسات التجارية:
الدعوة إلى إضفاء الشفافية على التعاملات

السيد نور الدين بوكروح يقدم نص القانون

عقد مجلس الأمة يوم الثلاثاء 25 ماي 2004 جلسة علنية برئاسة السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة ، ناقش فيها مشروع القانون المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية وذلك بحضور السيد نور الدين بوكروح ، وزير التجارة والسيد محمود خذري وزير العلاقات مع البرلمان

بعد عرض السيد وزير التجارة لمشروع القانون الذي يتضمن 67 مادة، والذي يهدف أساسا إلى إضفاء شفافية أكبر على الممارسات التجارية من خلال فرض عرض الأسعار وتقديم الفواتير ، هذا من جهة ومن جهة أخرى مكافحة عمليات البيع أو الصفقات التجارية غير القانونية .

و أضاف ممثل الحكومة في تدخله بهذا الصدد أن مشروع القانون يندرج في إطار التعديلات التي تريد الوزارة إدخالها لتحسين القطاع.

عبر أعضاء مجلس الأمة من خلال تدخلاتهم عن انشغالهم بشأن الوضع الذي آلت إ ليه الممارسات التجارية خاصة من الحجم الذي تكتسيه اليوم السوق السوداء كما تسألوا عن فعالية الإجراءات التي تريد الوزارة اتخاذها غداة انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية .بعد ذلك ، عقدت لجنة الشؤون المالية و الاقتصادية لمجلس الأمة اجتماعا برئاسة السيد الطيب ماطلو ، رئيس اللجنة حيث درست رد السيد ممثل الحكومة الذي أجاب فيه عن تساؤلات السادة أعضاء مجلس الأمة موضحا أن إعداد هذا النص لم يأت نتيجة قيود فرضتها منظمة التجارة العالمية على الجزائر كشرطا للانضمام إليها.ومضيفا أن هذا النص رغم أنه لا يستطيع حل جميع مشاكل القطاع إلا أنه جاء لسد الفراغ القانوني الذي سببه إلغاء قانون89-12المؤرخ في 89/07/05 و المتعلق بالأسعار وأكد في نفس الوقت على أن الدولة ستكون ملزمة في المستقبل بتحقيق أهداف محددة تفرض عليها اعتماد وسائل تدخل فعالة لتحقيق الجودة .

وفي الختام أشار الوزير إلى أن انسجام السياسة الوطنية وتوفر القدرات المالية والشروط اللازمة للنهوض باقتصادنا يتحقق بسعي القطاع إلى تعزيز إمكانياته البشرية والمادية الفعالة والناجعة.

وقد جاء التقرير التكميلي الذي أعدته اللجنة المختصة بالتوصيات التالية :

1- الإسراع في إعداد النصوص التنظيمية لهذا النص والسهر على تجسيدها ميدانيا.

2- الإسراع في تقديم القوانين المنتظرة والمكملة لهذا النص التي ستسمح بتنظيم السوق الوطنية

ضرورة تعزيز الرقابة لضمان التطبيق الفعلي للقوانين حفاضا على صحة المستهلك

تفضيل اللجوء إلى المتابعة القضائية على الإجراءات الإدارية

تحديد غرامة المصالحة في إطار لجنة متعددة الأطراف تنشأ لدى وزير التجارة ومدير التجارة

ضرورة تدعيم القطاع بالإمكانات المادية والبشرية.

واختتمت الجلسة بمصادقة أعضاء مجلس الأمة على مشروع القانون بالأغلبية. ■

في العدد القادم

في الوقت الذي كانت فيه المجلة تحت الطبع ، احتراما لآجال صدورها كان أعضاء مجلس الأمة يناقشون مشروع القانون المتعلق بالصيد ومشروع القانون المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري وذلك يوم الأربعاء 30 جوان 2004 كما خصصت جلسة علنية لطرح الأسئلة الشفهية يوم الخميس الفاتح من جويلية 2004.

وكان المجلس الشعبي قد برمج مشاريع نصوص القوانين التالية:

◆ مشروع القانون الأساسي للقضاء ◆ مشروع القانون المتعلق بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء وعمله وصلاحياته ◆ مشروع القانون المتعلق بالتهيئة والتعمير ◆ مشروع القانون المتعلق بتطوير الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة ◆ مشروع القانون المتعلق بالتربية البدنية والرياضة ◆ مشروع القانون المتعلق بشروط ممارسة النشاطات التجارية.

في العدد القادم متابعة لهذه النصوص القانونية وللأسئلة الشفهية.

وفد برلماني جزائري في المؤتمر البرلماني الأفريقي حول اللاجئين في أفريقيا

صورة تذكارية مع رئيس المجلس الوطني البنيني

شارك وفد برلماني جزائري برئاسة السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة والسيد صويلح بوجمعة رئيس لجنة الشؤون الخارجية والجالية الجزائرية في الخارج والسيد العمري احمين عضو مجلس الأمة في المؤتمر البرلماني الإفريقي حول اللاجئين الذي جرت أشغاله بعاصمة البنين كوتونو ، مابين 01 و03 جوان 2004 والذي جاء تحت عنوان "اللاجئون في أفريقيا ، تحديات الحماية والحلول".

يأتي هذا المؤتمر بمبادرة من الاتحاد البرلماني الدولي وبالتعاون مع المحافظة السامية لشؤون اللاجئين في أفريقيا.

ويعود الاهتمام بالموضوع إلى تفاقم مشكلة اللاجئين في أفريقيا بإحصاء 20 مليون لاجئ إلى غاية سنة 1998

ويبقى الهدف الذي يصبوا إليه البرلمانيون المشاركون هو حث حكوماتهم على الانضمام إلى اتفاقية 1951 الخاصة باللاجئين وبروتكولها لعام 1967 وإلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة.

تعريف اللاجئ وفقا لاتفاقية 1951

وفقا لاتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين ، فإن اللاجئ هو الشخص الذي

1 – لديه خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب :

– العرق

–الدين

–الجنسية

–الانتماء إلى جماعة معينة أو إلى رأي سياسي.

2– يوجد خارج بلد المنشأ

3– لا يستطيع أو لا يريد بسبب خوفه من التعرض للاضطهاد أن يستظل بحماية ذلك البلد.

وقد أضافت اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم الجوانب الخاصة

بمشكلة اللاجئين في أفريقيا (1969) اعتبارا يستند إلى أساس اكثر موضوعية وهو:

- عدوان خارجي
- احتلال
- سيطرة أجنبية
- أحداث تؤدي بشكل خطير إلى اضطراب للوضع.

وقد أقر مؤتمر 1984 بقرطاجنة (كولومبيا) عبر إعلان قرطاجنة تعريفا آخر للأشخاص الذين يفرون من بلادهم لأن سلامتهم أو حريتهم صارت مهددة بالعنف العام أو العدوان الأجنبي ، أو المنازعات الداخلية ، أو الانتهاك الجسيم لحقوق الانسان أو بظروف أخرى .

أشـــغال المؤتـــمر

انطلقت الأشغال مساء يوم الثلاثاء الفاتح من جوان 2004 بحضور السيد ماتيو كركو رئيس جمهورية البنين ، السيد كالاوولي أ.أبيجي رئيس المجلس البنيني ،السيد عبد القديرعبد الله السكرتير العام للاتحاد

الوفد الجزائري برئاسة رئيس المجلس

وقد ناقش المشاركون خلال ثلاثة أيام المحاور التالية :

- حماية اللاجئين الأسس والوسائل الحديثة.
- نظرة على تحديات حماية اللاجئين في أفريقيا.
- إدماج حقوق اللاجئين في القانون الوطني ودور البرلمانات المميز في ذلك.
- تقرير عن ندوة نيامي.
- حماية الطابع المدني والإنساني للمنفى
- احترام وتعزيز مبادئ القانون الدولي للاجئين ، لحقوق الأشخاص ولحقوق الانسانية
- إيجاد حلول دائمة
- ضمان الحماية الجسمية والقانونية للاجئين
- المحافظة على الطابع المدني والإنساني للمنفى
- تعزيز دور البرلمانات
- العمل من أجل تغيير معاملة اللاجئين
- الشروع في وضع ميكانيزمات متابعة شؤون اللاجئين.

السيد صويلح بوجمعة مقرر المؤتمر

لبرلماني الأفريقي ورئاسة السيد ابراهيم ابوبكر كايتا رئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الأفريقي ورئيس البرلمان المالي.

افتتحت الأشغال بمناقشة النظام الداخلي للندوة حيث صودق عليه بعد تعديل المادة 16 بحيث أصبحت تنص على إجراء التصويت حتى ولم يحصل اجماع.

ومن ثم شكل مكتب اللجنة لينتخب رئيس المجلس الوطني البنيني رئيسا للمؤتمر والسيد صويلح بوجمعة رئيس الوفد البرلماني الجزائري مقررا له .

- ترقية القدرات المحلية وإيجاد حلول دائمة
- خطة العمل الكلية لمنظمة الوحدة الأفريقية

أجمع أغلبية المشاركين في المؤتمر الأفريقي حول اللاجئين على أن مشكل اللاجئين في أفريقيا أصبح يتطلب تكفلا أكثر جدية لأن التطور الاقتصادي والأمن في القارة لن يكون إلا بتحقيق استقرار وإدماج للأشخاص اللاجئين .

وقد خرج المؤتمر بالتوصيات التالية :

الوفود المشاركة في المؤتمر

شارك في هذا المؤتمر إلى جانب البلد المنظم كل من : الجزائر ، أنغولا ،بوركينا فاسو، الكاميرون ، كوت ديفوار ، مصر ، اريتيريا، أثيوبيا ، السودان ، سوازيلاند ، ، تشاد ، الطوغو،زامبيا ، غانا ، أوغندا ، سيراليون ، السينغال ، النيجر ، نيجيريا ، المغرب ، مالي،غينيا ، الغابون و ليبيريا.

وبصفة ملاحظين شاركت عدة وفود مثلت منظمات دولية مثل المجلس البرلماني لاتحاد دول الشرق الأوسط العرب، الهلال الأحمر ، الصليب الأحمر ، اللجنة الأوربية ، حقوق الإنسان ، البنك الأفريقي للتنمية ،ندوة الأمم المتحدة حول الطفل والعائلة، المحافظة السامية لشؤون اللاجئين للأمم المتحدة ، منظمة الوحدة الأفريقية ، المكتب الدولي للشغل ، المنظمة العالمية للصحة ، الاتحاد البرلماني الدولي ، صندوق الأمم المتحدة لنشاطات السكان ،المجلس الاقتصادي لتنمية دول أفريقيا الشرقية ،الجامعة العربية.

المنتدى العالمي الأول لحقوق الإنسان

شارك وفد عن مجلس الأمة برئاسة السيدة زهرة ظريف بيطاط ، نائب رئيس مجلس الأمة ، و السيد محمد بودبار ، رئيس لجنة الشؤون القانونية و الإدارية و حقوق الإنسان في المنتدى العالمي الأول حول حقوق الإنسان ، الذي إنعقد بمدينة " نانت" (Nantes) الفرنسية بالتعاون مع المنظمة الأممية للتربية و العلوم و الثقافة (اليونسكو) ، وبمشاركة اللجنة الوطنية الفرنسية لليونسكو ، في الفترة الممتدة ما بين 16 إلى 19 ماي 2004 .

وقد ناقش منتدى "نانت" المواضيع التالية:

1– الفقر .

2– التمييز

3– مكافحة الإرهاب .

المنتدى البرلماني المنعقد بمناسبة المؤتمر الدولي حول الطاقات المتجددة

شارك السيد عبد القادر رقيق و السيد نصر الدين شعبان صاري و السيد محمد مباركي ، أعضاء مجلس الأمة في المنتدى البرلماني المنعقد بمناسبة المؤتمر الدولي حول الطاقات المتجددة المنعقد في الفترة الممتدة ما بين 01 إلى 04 جوان 2004 بـ" بون" ألمانيا ، و قد ناقش المنتدى موضوع " المسؤولية التشريعية للبرلمانات من أجل وضع الأطر القانونية الملائمة".

أما عن أهداف المنتدى فكانت تحقيق مايلي:

1– تشجيع المقارنات بين التجارب السياسية.

2– تشجيع النقاش حول الاستراجيات الجديدة من أجل تكثيف إستعمال الطاقات المتجددة .

اختتم المنتدى بالمصادقة على لائحة تحمل إسم " الطاقات المتجددة – تحديات القرن 21".

الإجتماع البرلماني بمناسبة الدورة 11 لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

شارك السيد عبد الحميد بن شيخ الحسين عضو مجلس الأمة في الإجتماع البرلماني بمناسبة الدورة الحادية عشر لمنظمة الأمم المتحدة حول التجارة و التنمية (CNUNCD) في الفترة الممتدة ما بين 11 إلى 12 جوان 2004 بساوبولو البرازيل .

و قد خصص هذا الإجتماع لدراسة المواضيع التالية :

1– استراتيجيات التنمية داخل إقتصاد دولي متعولم،

2– تدعيم قدرات الإنتاج و التنافس الدولي

3– المساهمة الفعلية للنظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية في التنمية.

4– بالإضافة إلى حلقة نقاش حول موضوع " الجنوب و البحث عن حلول جديدة".

إنتهى الاجتماع البرلماني بإصدار إعلان نهائي يتضمن رؤية وطموح البرلمانيين في بناء عالم يسوده الأمن و السلم و الرخاء.

وفد عن الشعبة البرلمانية الجزائرية في الدورة ال17 لمكتب مجلس اتحاد الشورى المغاربي

شارك وفد عن الشعبة الجزائرية البرلمانية لمجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي في الدورة ال17 لمكتب مجلس الشورى المغاربي التي انعقدت بالرباط يومي 09 و10 جوان 2004.

ترأس الوفد السيد إبراهيم بولحية رئيس الشعبة البرلمانية الجزائرية وعضو مجلس الأمة رفقه السيد خالد بن عيسى عضو الشعبة ونائب بالمجلس الشعبي الوطني.

الاجتماع الذي ترأسته الشعبة البرلمانية المغربية جاء لتحضير الدورة السادسة لمجلس الشورى المغاربي والتي ستنعقد بالعاصمة التونسية مطلع العام القادم.

ونذكر أن هذا الاجتماع يتزامن والاحتفال بالذكرى ال 16 لتأسيس الاتحاد.

وبهذه المناسبة أصدرت الشعبة البرلمانية الجزائرية بيانا ثمنت فيه الدور الذي تقوم به الجزائر لبناء صرح اتحاد المغرب العربي وحرصها على الحفاظ على هذا الإنجاز وتحملها رئاسة الاتحاد طيلة تسع سنوات رغم الظروف السيئة التي مرت بها.

انتخاب السيد عمار سعداني رئيسا جديدا للمجلس الشعبي الوطني

نتخب السيد عمار سعداني يوم الأربعاء 23 جوان 2004 بالأغلبية رئيسا جديدا للمجلس الشعبي الوطني، خلفا للسيد كريم يونس الذي استقال من منصبه في 03 جوان 2004.

و قد جرت عملية الانتخاب في جلسة علنية برئاسة السيد طيب فراحي ، رئيس المجلس بالنيابة ، الذي إفتتح الجلسة بكلمة " عبر من خلالها على عن الدلالة الديمقراطية التي يعكسها التداول على المنصب من جهة و تقدم أكثر من مرشح للمنصب من جهة أخرى ، بينما يفصل الصندوق بين المتنافسين".

للتذكير فقد ترشح إلى جانب السيد عمار سعداني أربعة مترشحين آخرين و يتعلق الأمر بكل من السادة نور الدين بوسنة و أحمد ماموني و أحمد خالد و جهيد يونسي ، عملية الانتخاب جرت وفق طريقة الاقتراع السري وتحت رقابة مجموعة تتشكل من نائب عن كل كتلة برلمانية حيث تداول النواب الحاضرون والمقدر عددهم ب335 نائب على صندوق الاقتراع في حين إكتفى 42 آخر الإنتخاب عن طريق الوكالة من أصل 338 نائب في المجلس .

وقد أفرز الإقتراع فوز السيد عمار سعداني (حزب جبهة التحرير الوطني) بأغلبية الأصوات المعبر عنها ، حيث حصل على 248 صوتا في حين حصل السيد جهيد يونسي (حركة الإصلاح الوطني) على 45 صوتا، يليه أحمد ماموني بـ 39 صوتا و خالد أحمد(07) أصوات ، وتحصل نور الدين بوسنة على (03) ثلاثة أصوات.

للعلم فإن العملية الانتخابية عرفت إلغاء 41 صوتا في الوقت الذي سجل فيها غياب عشرة نواب .

في الكلمة التي ألقاها تعهد السيد سعداني لدى تقلده المنصب بالحفاظ على إستقلالية المؤسسة التشريعية مع ضمان القدر الضروري من الانسجام والتكامل على علاقتها مع بقية السلطات و مؤسسات الدولة و إضفاء الديمقراطية على العمل البرلماني . ■

4 ملفات في الدورة 24 للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي

أرقام .. ودلالات

افتتحت أشغال الدورة الـ 24 للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES) يوم 13 جوان 2004 بقصر الأمم (نادي الصنوبر) بالجزائر العاصمة تحت رئاسة السيد محمد الصالح منتوري رئيس المجلس بحضور السيد أحمد أويحي رئيس الحكومة ورئيس المجلس الشعبي الوطني بالنيابة وأعضاء من الحكومة ونقابيين ورؤساء مؤسسات.

وقد عكفت هذه الدورة التي دامت يومين على دراسة أربعة ملفات مرتبطة بالنمو والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا. ويتعلق الأمر بالتقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003 وملف العقار والقطاع غير الرسمي وأخيرا النظام الإعلامي الاقتصادي والاجتماعي.

ففي التقرير الأول الذي عرض في اليوم الأول على المشاركين في الدورة اعتبر الكناس أن السنة الماضية تميزت باستمرار تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي وارتفاع نسبة النمو الاقتصادي وأن تواصل ارتفاع أسعار النفط خلال السداسي الثاني من سنة 2003 أثر إيجابا على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية بما في ذلك الوضعية النقدية والمالية العمومية وارتفاع احتياطي الصرف إلى قرابة 33 مليار دولار وكذا على عمليات الخزينة وعائدات الميزانية ورصيد الميزان التجاري. وقد انعكس هذا الانتعاش ، يضيف التقرير ، بارتفاع طفيف لنسبة التضخم التي بلغت 2,6 % نهاية ديسمبر 2003. هذه الزيادة حسب التقرير تعد أمرا عاديا نظرا لانطلاق البرامج العمومية للاستثمار. أما المديونية الخارجية للجزائر فقد انخفضت إلى 22 مليار دولار مقابل 28,3 مليار دولار سنة 1999 بينما تقلص الدين العمومي الداخلي للدولة إلى 911 مليار دج. وعن نسبة النمو التي بلغت 6,8 % فإنها تعود أساسا حسب المجلس إلى تطور نمو الانتاج الزراعي بـ 17% والطاقوي بـ 8,1 % بينما حقق نمو الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات نسبة 4,4 % رغم الضعف المسجل في القطاع الصناعي والبالغ 1,2%. ونسبة 4,4 % تعود إلى تطور قطاع الأشغال العمومية والبناء بـ 5,8% والخدمات بـ 5,7 % الأمر الذي أدى إلى زيادة الدخل بـ 12 % والاستهلاك الفردي بـ 2,5 % . كما أكّد التقرير من جهة أخرى على تراجع البطالة إلى 23,7 % عام 2003 وأشار إلى ضرورة اعتبار البطالة مسألة حاسمة.

ملف العقار

وبخصوص ملف العقار سجل الكناس تشابك النصوص المطبقة في هذا المجال وتعاقب أنماط التنظيم وغموض التسيير وتعدّد مراكز اتخاذ القرار التي تزيد من تفاقم الفوضى العقارية. وأوصى في هذا الصدد بتصحيح الاختلالات التي تؤثر تأثيرا بالغا على مسار الامتلاك والتوزيع ووضع حدّ لتبديد وتبذير الأملاك العقارية.

الاقتصاد غير الرسمي

وحول الملف الثالث ، عرّف التقرير الاقتصاد غير الرسمي بأنه مجموع المنتوجات وتبادل السلع والخدمات التي لا تخضع تماما أو جزئيا للقوانين والقواعد التجارية والجبائية والاجتماعية والتسجيل الإحصائي والمحاسبتي. ويمثل هذا الاقتصاد نقصا كبيرا في الأرباح الجبائية للدولة يجب استدراكه. وحذّر المشاركون في هذه الدورة في تدخلاتهم من اعتبار السوق غير القانونية "بديلا" لاستيراتيجية حقيقية لتوفير مناصب شغل . و إذ أجمعوا على ضرورة محاربة هذه الآفة دون هوادة فإن أعضاء المجلس توصلوا إلى حلين مختلفين لبلوغ ذلك. فبخصوص النشاطات غير القانونية والممنوعة أو التي لا يسمح بها القانون فقد أوصى المجلس بمحاربتها والقضاء عليها إضافة إلى معاقبة مرتكبيها أما فيما يتعلق بالنشاطات غير القانونية المعروفة بالمعيشية الخاصة بوضعية اجتماعية واقتصادية تتميز بالفقر والبطالة فقد طالب أعضاء الكناس بادراجها ضمن تصور خاص بالاندماج في الاقتصاد الوطني في إطار تصور شامل لمحاربة الفقر.

أما فيما يخص الملف الرابع فقد أكد السيد منتوري على الدور المحوري للإعلام في إعداد أي سياسة تنموية وأشار "أن تأهيل منظومتنا إنما يتم من خلال إعادة تأهيل تخطيط هذه الوظيفة".

وفي الأخير ، اختتمت أشغال الدورة الـ 24 للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في اليوم الثاني وذلك بالمصادقة بالاجماع على التقارير الأربع التي عرضت للنقاش.

جريدة المجاهد تكرم الراحل رابح بيطاط في الذكرى الرابعة لوفاته

في الذكرى الرابعة لوفاته خصص مركز الصحافة التابع لجريدة المجاهد يوم الأحد 13 جوان 2004 ندوة لتكريم المجاهد الراحل رابح بيطاط أحد رواد اندلاع الثورة التحريرية وأحد أعضاء مجموعة ال22 التي كانت انطلاق الكفاح المسلح في الفاتح من نوفمبر 1954 . ورئيس المجلس الشعبي الوطني في الفترة الممتدة من سنة 1977 إلى سنة 1990 .

نظمت هذه المحاضرة بالتعاون مع متحف المجاهد.ونشطها السيد مشاتي محمد ، رفيق الراحل في الكفاح وعضو مجموعة الـ22.

الذكرى الأولى لوفاة الشيخ محفوظ نحناح

بحلول الذكرى الأولى لوفاة المرحوم الشيخ محفوظ نحناح بعث السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة إلى السيد أبو جرة سلطاني ، رئيس حركة مجتمع السلم رسالة أعاد فيها التذكير بخصال ومواقف الفقيد مترحما على روحه الطاهرة

مصر صفوت الشريف رئيسا لمجلس الشورى المصري

فاز الحزب الوطني الديمقراطي المصري الحاكم بنحو 80% من مقاعد مجلس الشورى في انتخابات التجديد النصفي للمجلس التي أجريت على امتداد حوالي شهر وتم انتخاب السيد صفوت الشريف رئيسا له.

الذكرى 30 لتأسيس الإتحاد البرلماني العربي

أصدر الاتحاد البرلماني العربي بمناسبة الذكرى الثلاثين لتأسيسه، بيانا أكد فيه أهمية التوقف و الاحتفال بالمناسبة ، لأن بروز الاتحاد البرلماني العربي على ساحة العمل القومي العربي المشترك لم يكن حدثا عابرا أو عاديا ، و إنما كان إستجابة لضرورة الانتقال بالعمل البرلماني العربي من المستوى القطري إلى المستوى القومي الشامل و تعبيرا عن القناعة بضرورة تدعيم وحدة العمل البرلماني العربي الجماعي في خدمة قضايا التحرر و الوحدة و التقدم.

كما أنه جاء تجسيدا للمبدأ الأساسي الذي يقوم عليه مفهوم الوحدة العربية و هو وحدة الشعب العربي في جميع أقطاره ومصيره و تكريسا لمبدأ الشورى الذي يعد أحد المبادئ الأساسية في تراث الأمة العربية والإسلامي .

و بالرغم من صعوبة الظروف التي عمل في ظلها الاتحاد والتطورات الإقليمية والدولية الهامة التي شهدها خلال العقود الثلاثة الماضية ، فقد إستطاع أن يحقق العديد من الأمور الهامة :

- تمكن الاتحاد من ضم جميع البرلمانات ومجالس الشورى العربية القائمة إلى عضوية التي وصلت الآن إلى إثنين وعشرين برلمانا و مجلسا .
- تمكن الاتحاد من السير أشواطا في ميدان تبادل الخبرات التشريعية والبرلمانية بين البرلمانات العربية .
- تمكن الاتحاد من جمع كلمة البرلمانيين العرب على القيم وأهداف مشتركة و خطط و برامج عملية قابلة للتطبيق بالرغم من تعدد الأنماط البرلمانية وأساليب التمثيل بين البرلمانات العربية .
- تمكن الاتحاد من جمع كلمة البرلمانيين العرب على قيم وأهداف مشتركة و خطط وبرامج عملية قابلة للتطبيق بالرغم من تعدد الأنماط البرلمانية وأساليب التمثيل وأشكال الانتخابات .
- نجح الاتحاد في أن يكون قناة هامة لتعزيز العمل العربي المشترك و ترسيخ التضامن العربي ، كما تمكن و بنجاح من أن يكون الصوت المعبر عن وحدة الموقف البرلماني العربي على الصعيدين الإقليمي والدولي .

وفي خضم الظروف البالغة الدقة والخطورة التي تعيشها الأمة العربية حاليا فالاتحاد البرلماني العربي حسب البيان ستكون لـه مهام كبيرة في مقدمتها إيجاد مخرج من التشرذم العربي السائد حاليا ،

و توفير آلية مرنة لتطوير صيغ التضامن العربي و العمل العربي المشترك و إتخاذ الخطوات العلمية لتنفيذ و تفعيل القرارات والمشروعات السياسية والاقتصادية و الثقافية التي أقرتها القمة العربية بما ينسجم مع ضرورات المرحلة الراهنة و متطلباتها عربيا و دوليا .

عميمور في مواجهة بطرس غالي

1 السطور وما بينها

قراءة انتقائية في كتاب طريق مصر إلى القدس للدكتور بطرس غالي

شرعت يومية الجزائرNEWS بداية من يوم الأحد 13 جوان 2004 في نشر كتاب مسلسل للدكتور محي الدين عميمور ، عضو مجلس الأمة تحت عنوان " **السطور و ما بينها** " ، و هي قراءة إنتقائية في كتاب طريق مصر إلى القدس للدكتور بطرس بطرس غالي .

معلوم أن الدكتور محي الدين عميمور أصدر عددا من المؤلفات منها " مسافر زاده القلم " و " أيام مع الراحل هواري بومدين "

مبادرة توثيقية

بادر السيد قدّاري بن حرزالله ، عضو مجلس الأمة بإصدار حصيلة نشاطاته ومبادراته خلال ثلاث سنوات من عهدته البرلمانية .

الحصيلة التي جاءت مكونة من 71 صفحة إحتوت على مداخلاته أثناء مناقشة نصوص القوانين ، بالإضافة إلى الزيارات التي نظمها مع وفود من ولايته لبعض الوزارات لرفع إنشغالاتهم ومشاكلهم منها (قطاع الصحة ، السكن والعمران ، الشبيبة و الرياضة).

كما إشتملت الوثيقة على مراسلاته وإنشغالاته لكل من الولاة و الوزراء ، وكذا ملحق خاص بالصور و شهادات عن بعض نشاطاته المحلية والدولية .

النائب في عددها الرابع

أصدر المجلس الشعبي الوطني العدد الرابع من مجلة النائب ، و قد تضمن هذا العدد محورين محور تشريعي و آخر إعلامي ، في المحور التشريعي نقرأ مقالا للدكتور مسعود شيهوب تحت عنوان " المجلس الدستوري الجزائري (تشكيلته و وظائفه) " و دراسة للدكتور نصر الدين معمري تحت عنوان " الحصانة البرلمانية".

و تضمن المحور الإعلامي لهذا العدد نشاط المجلس طوال الدورة الخريفية لسنة 2003 ، من جلسات عامة و كذا نشاط المكتب و اللجان الدائمة إلى نشاط الدبلوماسي للمجلس ، في الأخير قدمت المجلة في ركن أخبار الكتب و المجلات ملخصا عن بعض العناوين التي تضمها مكتبة المجلس الشعبي الوطني باللغتين العربية و الفرنسية.

مجلة مجلس الدولة

صدر العدد الرابع من مجلة مجلس الدولة ، وهي مجلة نص سنوية ، يهدف المجلس من خلالها إلى تشجيع الحوار و النقد البناء بما يخدم المهمة الدستورية للمجلس في مجال تقويم أعمال مختلف الجهات القضائية الإدارية، و توحيد الاجتهاد القضائي الإداري.

احتوى هذا العدد على أبحاث في الفقه القانوني و الإداري باللغتين العربية و الفرنسية و على تعاليق لقرارات أصدرها مجلس الدولة ، و كذا على مجموعة من قرارات الغرف الخمس المشكلة للمجلس ، أما فيما يخص نشاط المجلس فقد قدمت المجلة ملخصا عن زيارة رئيس مجلس الدولة المصري و الاتفاقية التي أبرمت بين المجلسين .

زاوية تتوقف فيها المجلة مع عاملات وعمال وموظفي وإطارات المجلس

في هذا العدد و أعداد قادمة نفتح مجالا نتعرف من خلاله على عاملات و عمال المجلس إعترافا بالجهد و الواجب الذي يؤديه كل واحد في إطار المهام المسندة إليه .

السيد

زاية سيد أحمد أو كما يدعوه الجميع عمي سيد احمد هو مصور محترف بخلية التصوير، من مواليد 1947 بالجزائر العاصمة ، متزوج وأب لستة أطفال ، هو شخص عصامي تعلم مهنته بمحل للتصوير ببلكور وهو لا يتجاوز الرابعة عشرة من عمره.

كان يرتاد المكان بدافع الفضول وشيئا فشيئا أصبح لا يغادره .

في سنة 1974 التحق بمجلة "الثورة والعمل" التي كان يصدرها آنذاك الاتحاد العام للعمال الجزائريين حيث كان يقوم بتغطية النشاطات النقابية للاتحاد في محيط العاصمة وعبر ولايات التراب الوطني .

في سنة 1988 انتقل للعمل بوكالة الأنباء الجزائرية كمصور محقق حيث عمل عشر سنين جال فيها التراب الوطني وتنقل إلى الخارج مؤديا عمله بكل احترافية.

ومنذ سنة 1998 وهو ينتمي إلى مصلحة التصوير التابعة لمجلس الأمة و هو يحضى باحترام وتقدير الجميع لتفانيه في أداء عمله.

ماذا قال؟

التقينا به وسألناه عن سبب اختياره للتصوير مهنة له فقال :

"كان والدي كأي أب يريد أن يعلمني حرفة من الحرف التقليدية ولكني كنت أحس بشيء يجذبني للتصوير لهذا كنت أزور باستمرار محل أحد الجيران حتى أصبحت لا أفارقه فصاحب المحل علمني مبادئ التصوير من الأساس وبعد أن تمكنت من عملي فضلت الإلتحاق بجهاز إعلامي على أن أزاول نشاطا تجاريا لان التصوير بالنسبة لي ليس مهنة فهو قبل كل شيء متعة لا يغنيني عنها شيء"

وعن الذكريات التي يحتفظ بها أجابنا قائلا طيلة مسيرتي صادفتني أحداث منها ما أحزنني ومنها ما أفرحني ولكني لا أستطيع أن أنسى تلك الأيام التي قضيناها في الصحراء لتصوير المناظر الطبيعية وذلك في إطار سلسلة التحقيقات الكبرى التي كانت وكالة الأنباء الجزائرية تعدها بالجنوب ضمن سياسة تثمين التراب الوطني.

وبما أننا نحتفل هذه الأيام بالذكرى الـ42 لاستعادة السيادة الوطنية سألنا عمي سيد احمد عما تحتفظ به ذاكرته عن ذلك اليوم أجاب : كنت صغيرا في السن ولكنني كنت أدرك جيدا معنى الاحتلال وامقته ،خرجت أنا ووالدي إلى ساحة الشهداء غنينا ورقصنا ، استنشقنا هواء الحرية ومازلت كل يوم أحمد الله على نعمة الاستقلال أترحم على من دافعوا عليها بالنفس والنفيس واغرس في أولادي حب الوطن لأن حب الوطن من الإيمان.

السيد أحمد بن موسى، رئيس اللجنة

في هذا العدد...

لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية

بعد التجديد النصفي لأعضاء المجلس و تنصيب هياكله تستأنف المجلة سلسلة وقفاتها للتعريف باللجان الدائمة ، و في هذا العدد لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية

هي إحدى اللجان الدائمة لمجلس الأمة وتختص حسب المادة 22 من النظام الداخلي بالمسائل المتعلقة بالتربية والتعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجي والقواعد العامة التي تحكم سياسة التكوين المهني والشؤون الدينية، و للإضطلاع بمهامها قامت اللجنة بإعداد مشروع نظام داخلي يتضمن 19 مادة تحدد سير اللجنة ونظام العمل فيها

نشاطات اللجنة

بغية أداء مهامها على أكمل وجه سطرت اللجنة برنامج عمل يتمثل فيما يلي :

– خرجات استطلاعية

– استقبال تلاميذ وطلبة من مختلف أنحاء الوطن (في إطار الأبواب المفتوحة) .

– تنظيم ندوات فكرية.

وذلك بالإضافة إلى مهمتها الرئيسية والمتمثلة في دراسة النصوص القانونية ، إعداد التقارير التمهيدية، مناقشة القوانين والمصادقة عليها.

I – الخرجات الاستطلاعية

أولا – الزيارات الجوارية

فيما يخص النشاطات الجوارية يتعلق الأمر بزيارات قام بها أعضاء من اللجنة إلى مؤسسات داخل العاصمة مثل ديوان المطبوعات المدرسية ديوان المطبوعات الجامعية ، الديوان الوطني للخدمات الجامعية ، الديوان الوطني للمسابقات والامتحانات وبعض الكليات والمدارس العليا المتخصصة حيث تعرف أعضاء مجلس الأمة على آليات سير الدواوين والمشاكل التي تعاني منها كما اطلعوا خلال زيارتهم للكليات والمدارس المتخصصة على شروط القبول فيها.

ثانيا :الزيارات الميدانية خارج العاصمة

– ولاية سيدي بلعباس من 15 على 17 ماي 2000 :

عملا بتوصيات مجلس الأمة في دورته الخريفية 1999 قام وفد عن لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية بزيارة استطلاعية إلى ولاية سيدي بلعباس اطلع الوفد من خلالها على وضعية قطاع التربية بالولاية بالاستناد إلى بعض الأرقام الإحصائية التي قدمها مسؤولو القطاع بالولاية عن الهياكل التربوية المتوفرة وكذا الصعوبات التي تواجهها والتي تمنعها من أداء دورها على أكمل وجه.

وتبعا للانشغالات المسجلة قدمت اللجنة توصيات تصب كلها نحو حل عاجل للمشاكل التي تعرقل السير الحسن لهاته المؤسسات.

◆ ولاية إيليزي من 19 إلى 24 ماي 2000 :

سطر الوفد لهذه الزيارة برنامجا ثريا يتضمن زيارة عدة بلديات والاجتماع بمسؤولي مختلف القطاعات التي لها علاقة بتخصص اللجنة بغية ملامسة المشاكل المطروحة وتقديم حلول مناسبة لها .

بعد زيارته لكل من بلدية عين امناس ، وبلدية الدبداب وبرج الحواس ودائرة جانت خرج الوفد باستنتاج مفاده أن الولاية لم تكن تعاني من نقص في الإمكانيات بل بالعكس كانت تشكو من كثرة الهياكل وسوء التسيير.

◆ ولايتي عنابة وسكيكدة :

من24 إلى 28 جوان 2003

◆ ولاية عنابة : كان للوفد نشاط مكثف بالولاية ، استهله بجلسة عمل مع السيد والي الولاية ومديري القطاعات المعنية ، تم على إثرها تسطير برنامج نشاط الوفد على مستوى الولاية

وهكذا تم الشروع في معاينة واقع الشؤون

الدينية والأوقاف في اليوم الأول و كذلك دور التعليم القرءاني والتراث الديني التي تزخر به هذه الولاية العريقة وذلك من خلال الوقوف على عدة مرافق تحت إشراف مديرية الشؤون الدينية والأوقاف بولاية عنابة

وفي اليوم الثاني للزيارة ركز الوفد نشاطه على معاينة واقع التكوين والتعليم المهنيين عبر تراب الولاية

أما اليوم الثالث فقد خصصه الوفد لزيارة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والخدمات الجامعية حيث انتقل الوفد لمعاينة واقع الهياكل الجامعية ومرافق الإقامات الملحقة بها.

وبعد المعاينة الميدانية توج الوفد زيارته هذه برفع الانشغالات إلى الجهات الوصية.

◆ ولاية سكيكدة : استهل الوفد زيارته بجلسة عمل مع والي الولاية ومديري القطاعات المعنية يوم 24 جوان 2004 ، ليتم بعدها معاينة واقع الأوقاف والتعليم المسجدي و الديني بالولاية ، أما في اليوم الثاني فقد توجه الوفد بمعية السيد التكوين المهني لمعاينة واقع القطاع عبر مجموعة من المحطات منها مركز التكوين المهني والتمهين عيس بوكرمة ،و في اليوم الأخير توجه الوفد لمعاينة واقع جامعة سكيكدة الجديدة ، أين تم عقد جلسة عمل مع السيد رئيس الجامعة وعمداء الكليات ،ليقوم الوفد بعد ذلك بالإطلاع على الإنجازات القائمة بالجامعة ومقراتها ومخابرها وبعض الإقامات الجامعية بها.

لتتوج في الأخير هذه الزيارة بعقد جلسة عمل مع السيد والي الولاية ، تم خلالها لفت نظره إلى مجمل إيجابيات والسلبيات الموجودة على مستوى قطاعات موضع المعاينة .

2– استقبال تلاميذ وطلبة من مختلف أنحاء الوطن

(في إطار الأبواب المفتوحة).

تستقبل لجنة التربية طلبة مدارس وكليات من مختلف أنحاء الوطن بغية تعريفهم بمجلس الأمة وسير العمل التشريعي فيه كتلك الزيارة التي قام بها طلبة مدارس خمسة ثانويات ومتوسطات بولاية الجزائر بمناسبة احتفالات الذكرى الخامسة لتأسيس مجلس الأمة والتي امتدت من 04 إلى 07 جانفي 2004.

3– تنظيم الندوات العلمية والفكرية

في إطار النشاطات الثقافية والفكرية التي يبرمجها مجلس الأمة نظمت اللجنة ندوة فكرية تحت عنوان الجامعة والمجتمع وذلك يوم 16 نوفمبر 2000 .

نشط هذه الندوة كل من وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور عمار صخري ، الوزير المنتدب لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور بوغازي ورئيس اللجنة الذين قدموا عرضا عن دور الجامعة بالمجتمع بصفتها مؤثرا هاما فيه ومتأثرا به.

القوانين التي درستها اللجنة منذ إنشائها:

– القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998–2002

– القانون التوجيهي للتعليم العالي والبحث العلمي دورة الربيع 1999

– القانون التوجيهي للتعليم العالي والبحث العلمي المعدل والمتمم دورة الخريف 2000

– القانون المتعلق بالأوقاف المعدل والمتمم دورة الربيع 2001.

– قانون الأوقاف المعدل والمتمم دورة الخريف 2002 .

– القانون المتضمن الموافقة على الأمر 03–09المعدل والمتمم للأمر رقم 76–35 المتضمن تنظيم التربية والتكوين دورة الخريف 2003 . ■

رئيس مجلس الأمة

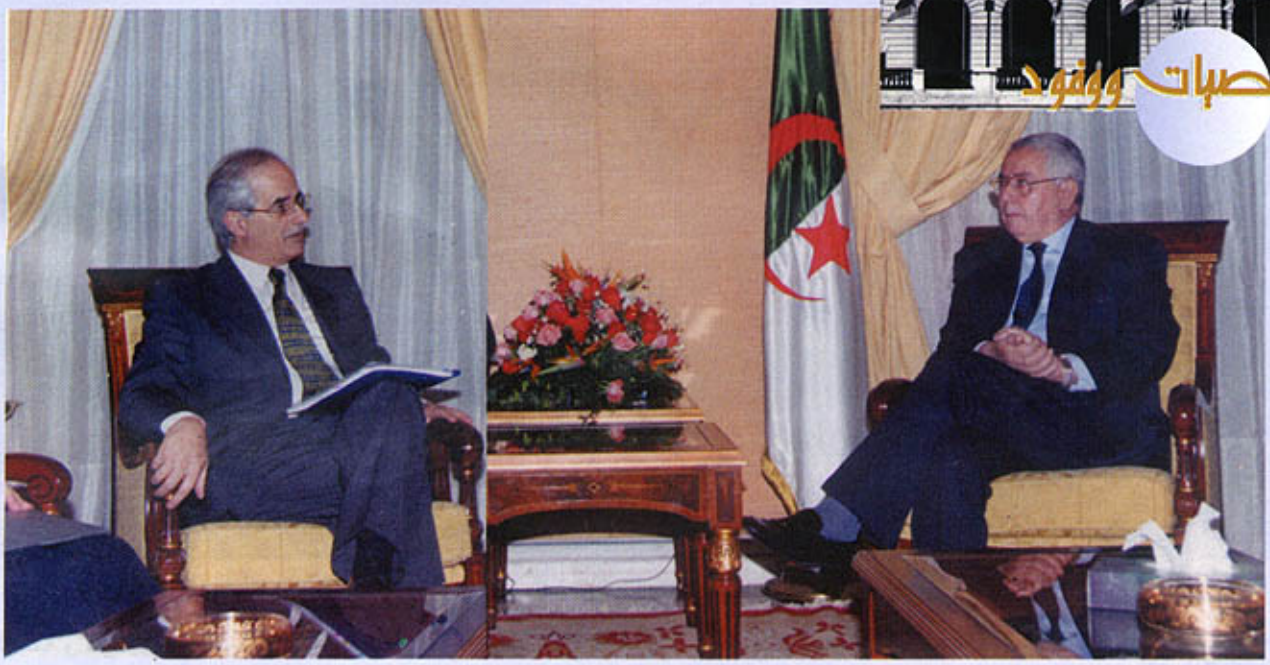

◆ كاتب الدولة للعلاقات الخارجية الأرجنتيني

استقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة يوم الأحد 16 ماي 2004 السيد JORGE TAIANA كاتب الدولة للعلاقات الخارجية الأرجنتيني.

المحادثات التي حضرها رئيس لجنة الشؤون الخارجية وأعضاء من مجلس الأمة تناولت العلاقات الثنائية واستعرضت مجالات التعاون وإمكانيات تفعيلها بناء على الإرادة المشتركة في البلدين ، كما تم التطرق إلى أهمية الحوار والتشاور البرلماني ودوره في توسيع و تعزيز التعاون المنشود.

محمد الصالح منتوري رئيس المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي ، تمحورت حول تقييم العلاقات الثنائية ورسم آفاقها المستقبلية. علاقات الجزائر والصين وصفت خلال هذه المحادثات بأنها علاقات عريقة وعرفت قفزة نوعية وتطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة خاصة بعد تعدد الزيارات واللقاءات وعلى أعلى المستويات بين الجزائر والصين.

◆ رئيس المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي لجمهورية الصين الشعبية

واستقبل يوم الثلاثاء 18 ماي 2004 رئيس المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي لجمهورية الصين الشعبية.

المقابلة التي حضرها عدد من أعضاء مجلس الأمة والسيد

وتأتي هذه الزيارة لإعطاء دفع جديد لهذه الديناميكية للتعاون خاصة في مجالات الأشغال العمومية ، النقل وقطاعات الفلاحة والهياكل القاعدية. كما تم التطرق أيضا إلى ضرورة تفعيل التعاون البرلماني بين ممثلي الشعبين لدعم العلاقات المميزة الجزائرية الصينية.

◆ **نائب وزير الشؤون الخارجية البولوني**

واستقبل يوم السبت 29 ماي 2004 السيد بوقيسلاو زالسكي (BOGUSLAW ZALESKI) نائب وزير الشؤون الخارجية البولوني .

المحادثات التي حضرها رئيس لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الأمة و سفير بولونيا استعرضت أهمية تعزيز العلاقات القائمة على ضوء إمكانيات وفرص التعاون المتاحة في البلدين وتطرقت إلى دور الحوار والتشاور البرلماني في تعزيز هذه العلاقات.كما تم خلال اللقاء التطرق إلى القضايا الجهوية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

◆ **سفير إيطاليا**

و إلتقى يوم الأربعاء 09 جوان 2004 السيد جيوفان بتيستا الذي استلم مهامه مؤخراً سفيراً لإيطاليا بالجزائر.

المحادثات تمحورت حول العلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين واستعرضت بعض مجالات التعاون لاسيما على الصعيد البرلماني.

استقبالات رؤساء اللجان

◆ استقبل يوم الإثنين 17 ماي 2004 بمقر مجلس الأمة السيد صويلح بوجمعة ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج ، سعادة السيد روبرتو بلانكو دومانغيز ، سفير جمهورية كوبا بالجزائر ، بطلب من هذا الأخير.

تناول الطرفان في هذا اللقاء الذي حضره السيد عز الدين رمضان بوستة ، نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الأمة، التعاون الثنائي بين البلدين وعلى وجه الخصوص العلاقات البرلمانية وسبل تدعيمها ، كما تم التطرق إلى عدد من القضايا الدولية الراهنة.

◆ استقبل السيد صويلح بوجمعة رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الأمة يوم الأربعاء 26 جوان 2004 السيد جيوفان بتيستا الذي استلم مهامه مؤخراً سفيراً لإيطاليا بالجزائر.

اللقاء كان فرصة لاستعراض مجالات تعزيز العلاقات الثنائية المميزة بين البلدين ، لاسيما في الميدان البرلماني.

الصورة...

السيد مولاي عبد الله سفيان مسؤول المصلحة

المصلحة التقنية

بعد التعريف بمديرية الالتزامات والخدمات البرلمانية والإعلام الآلي والتقنيات الجديدة تكون محطتنا في هذا العدد مع " المصلحة التقنية " التي يرأسها السيد مولاي عبد الله سفيان ، مختص في تقنيات السمعي البصري ، الذي أجرينا معه الحوار التالي .

▲ للمصلحة التقنية مهام محددة في الهيكل التنظيمي للمجلس .. فهل وضعتم تصورا تفصيليا للإضطلاع بهذه المهام ؟

◆ قبل الإجابة عن السؤال المتعلق بتحديد مهام المصلحة التقنية يجدر الإشارة إلى ماهية هذه المصلحة ، التي هي عبارة عن جهاز سمعي بصري يتشكل من مجموعة إطارات مختصين ، منهم مهندسين ، تقنيين سامين وتقنيين في ميادين التصوير ، التسجيل، التركيب ، الإخراج و البث .. من أجهزة ذات تقنية حديثة في مجال السمعي البصري .

المصلحة التقنية تسعى منذ تنصيب مجلس الأمة في جانفي 1998 إلى توفير كل الوسائل التقنية اللازمة لتغطية الجلسات العامة ، إجتماعات أجهزة و هياكل المجلس ، الندوات و المحاضرات ، الأيام الدراسية و الملتقيات و أيضا كل الاستقبالات الرسمية داخل و خارج المجلس .

▲ في البداية إنطلقتم من الصفر من حيث التجهيز و التأطير .. فهل يمكن تقديم صورة عن البداية ؟

◆ منذ الوهلة الأولى و بعد إعتماد نظام البرلمان بغرفتيه المكرس في دستور 1996 ، شكل فريق من المهندسين ، إثنين من التلفزيون الجزائري و إثنين من المجلس الشعبي الوطني نواة المصلحة التقنية تحت إشراف السيد مولاي عبد الله سفيان ، حيث شرع في عملية التجهيز و التأطير و هيكلة المصلحة من خلال إقتناء و تجهيز الغرفة التقنية بأحدث الوسائل الرقمية سمعية بصرية ، فتم بالمجلس إستحداث مصلحة سمعي بصري جد متطورة و هذا قصد القيام بمهام التغطية التقنية لاشغال المجلس بشكل جيد عصري متطور وذو جودة عالية و توثيق هذه الأشغال بالتقنية الرقمية الحديثة.

إن هذه المهام الدقيقة والحساسة يتولاها طاقم متخصص في تقنيات السمعي البصري و يتمتع بتجربة ميدانية هامة مكنته من أداء هذه المهام بفاعلية و إتقان ، و حرصا أيضا على مواكبة كل جديد في القطاع قصد عصرنة الخدمة التي نقدمها وهذا من خلال تربصات تقنية بالخارج.

▲ تقوم المصلحة بتغطية نشاطات المجلس المتعددة و توثيقها (بالسمعي البصري) و (الصور الفوتوغرافية) هل تتوفرون على الوسائل المناسبة لهذه المهمة ؟

◆ تتكون هذه المصلحة الخاصة من عدة محطات:

1- محطة التسيير الإلكتروني للجلسات العامة : و هذا عبر نظام DCN - الشبكة الرقمية للإجتماعات - لشركة Philips العالمية وكذلك التسيير والتسجيل السمعي لكل إجتماعات اللجان، الندوات والمحاضرات و الاستقبالات .

2- محطة الفيديو :مجهزة بنظام سمعي بصري رقمي مكون من جهاز آلي للتصوير التلفزيوني عن بعد و آليات أخرى لتحسين الصورة و الصوت و أجهزة للتسجيل على أشرطة محترفة للفيديو الرقمي Digital Betacam.

3- محطة الأجهزة ، الإشارة و الإتصال: متكونة من آليات إلكترونية و معلوماتية لمزامنة و علاج كل الإشارات الداخلة والخارجة من المحطة ، و أجهزة لبث الصورة و الصوت للأشغال مباشرة على أمواج التلفزة الجزائرية عبر الألياف البصرية والموجات الهرتزية .

4- مخزن حفظ الأرشيف و قطع الغيار الإلكتروني : المتكون من قاعة واحدة مقسمة إلى جناحين : الأول لحفظ الأرشيف ، التسجيلات الصوتية و السمعية البصرية وأيضا الأفلام والصور الفوتوغرافية ، والثاني لترتيب قطع الغيار لكل أجهزة المصلحة .

5- خلية التصوير الفوتوغرافي : و التي تشرف على تغطية كل الأشغال بالصور الفوتوغرافية و السهر على طبعها خارج المجلس و وضعها تحت تصرف مصلحة الإعلام و الاتصال لإدراجها في موقع الواب ومختلف وثائق و إصدارات المجلس.

6- محطة الصيانة و التسجيلات الخاصة : التي تتولى الصيانة الأولية الممكنة للأجهزة السمعية البصرية للمصلحة وكذا صيانة بعض الأجهزة الأخرى كأجهزة شبكة الراديو و الحراسة والمراقبة عن بعد ، تقوم أيضا هذه

والصوت في متابعة نشاط المجلس

إطارات من المصلحة

المصورة السيدة خداش نعيمة في الميدان

المحطة بمختلف التسجيلات للحصص المبثة عبر الساتل و التي لها علاقات بالنشاط البرلماني .

▲ لديكم علاقة وظيفية بمصلحة الإعلام والإتصال من جهة ومديرية تقنيات الإعلام الآلي من جهة أخرى .. كيف ترون مستوى التنسيق و التكامل .. و ما هي النقائص التي يمكن أن تلفتوا الانتباه إليها ؟

◆ للمصلحة التقنية علاقات عمل وطيدة و متميزة مع المصالح التقنية ذات الصلة منها على وجه الخصوص مصالح المديرية التقنية للمجلس الشعبي الوطني ، التلفزيون الجزائري و الإذاعة الوطنية ، ولها أيضا علاقات وظيفية متكاملة مع مصلحة الإعلام و الاتصال للمجلس ، خاصة التنسيق التام لإنجاح الإرسال التلفزي المباشر ، و كذلك بمديرية الجلسات قصد التنسيق المشترك في مجال تحضير و سير إجتماعات اللجان الدائمة والجلسات العلنية العامة للمجلس.

في إطار تقاليد التشاور والتنسيق المنتهجة من قبلنا فإننا وبشكل دوري نساهم من الزاوية التقنية في جل المشاريع والدراسات التي باشرها و يباشرها المجلس ، نذكر على سبيل المثال المشاركة في إنجاز شبكة الانترنيت ، موقع الواب ، محطة الاستقبال الانترنيت عبر الساتل ، شبكة الراديو و الحراسة و المراقبة عن بعد.

▲ كل مصلحة من هذا النوع وعلى هذا المستوى من الأهمية تتطلب وجود مصلحة مماثلة لصيانة الأجهزة الإلكترونية، فهل هذا هو حال مصلحتكم؟

◆ بالنظر لحجم وقيمة العتاد بالمصلحة فإن إعطاء أهمية أكبر لمصلحة الصيانة يعد حيويا وضروريا ، ونطمح أن تعطى الأهمية الكبرى لهذه المصلحة خصوصا بعد انقطاع فترة الضمان للأجهزة.

ونظرا لبساطة مصلحة الصيانة وقلة عتادها وعدم وجود مختصين مؤهلين بها ، فهي تقوم حاليا بالمراقبة والمتابعة اليومية والصيانة الأولية ، لان القيام بالصيانة الكاملة والشاملة لعتاد مثل الذي تتوفر عليه المصلحة التقنية يتطلب إمكانيات مادية وبشرية ضخمة وآليات جد متطورة ، لذا فإننا نغطي هذا النقص باللجوء إلى متعاملين مختصين في الداخل والخارج.

▲ ست سنوات من عمر مجلس الأمة تعني كما هائلا من الأرشيف ، كيف تقومون بحفظه ؟

◆ يعد الأرشيف مرجعا وقيمة تؤرخ وتوثق كل نشاطات المجلس مما يجعلنا نوليه كبير العناية والاهتمام ونعتمد طريقة التصنيف الزمني (تقليدي) ونطمح لعصرنة الأرشفة باعتماد طريقة "GED" "التسيير الإلكتروني للوثائق" خصوصا وأن حجم الأرشيف يتضاعف مع الوقت

▲ هل تظنون أن عدد إطارات المصلحة التقنية كاف لتغطية نشاطات مجلس الأمة ؟

◆ يعد الطاقم البشري المؤطر للمصلحة كفاءة وطاقة حيوية ، إلا أننا نظل نعاني عجزا من حيث المهندسين المتخصصين ، وتطلعنا هو تدعيم المصلحة بكفاءة متخصصة لتغطية العجز من جهة وضمان أنجع للمشاريع المزمع إنجازها مستقبلا من جهة أخرى

▲ و ماهي مشاريعكم المستقبلية ؟

◆ سطرنا برنامج عمل مستقبلي نسعى من خلاله إلى بلوغ إحترافية في العمل المقدم وإنجاز مشاريع تكون أرضية المشروع الكبير والمتمثل في القناة البرلمانية المرتقبة، ومن جملة المشاريع :

في طريق الإنجاز:

– الربط السلكي لمقر زيغود يوسف بالمقر الإداري لمجلس الأمة عن طريق الألياف البصرية.

– إقتناء أجهزة للترجمة الفورية و كاميرا رقمية إضافية لتغطية المحاضرات ، الندوات و الملتقيات .

في الدراسة:

– مشروع تحسين الأصوات و الهندسة الصوتية داخل قاعة الجلسات العامة.

– التجهيز بمخبر لتطهير و طبع الصور الفوتوغرافية (النظرية و الرقمية).

– تجهيز غرفة أرشيف سمعية بصرية حديثة.

– ربط كل مكاتب و هياكل المجلس بشبكة سمعية بصرية لاستقبال مختلف القنوات الداخلية و الخارجية.

مشاريع متوسطة المدى :

– تزويد قاعات إجتماعات اللجان بأجهزة آلية للتصوير والتسجيل عن بعد .

– إستحداث أستوديو تلفزيوني للاستجوابات الحصص و الروبورتجات ..

– و كذا كل التجهيزات الضرورية لبث وإرسال البرنامج المشترك للقناة البرلمانية المرتقبة. ■

أخبار برلمانية

الكويت

الحكومة الكويتية تقر مشروع قانون لمنح المرأة حق الانتخاب والترشيح لمجلس الأمة

أقرّ مجلس الوزراء الكويتي يوم 31 ماي 2004 مشروعا لتعديل قانون الانتخاب بما يسمح للمرأة الكويتية بممارسة حقها في الانتخاب والترشيح في البرلمان الكويتي ، مقتربا بذلك خطوة أخرى من منحها الحقوق السياسية الكاملة التي تطالب بها النساء منذ عقود في الكويت ، والتي يعارضها الاسلاميون والمحافظون القبليون من أعضاء مجلس الأمة.

وأوضح بيان لمجلس الوزراء الكويتي في أعقاب اجتماعه أنه "ضمن إطار حرص الحكومة على توسيع المشاركة الشعبية في المجالس النيابية استعرض المجلس مشروع قانون بتعديل المادة 1 من القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة بما يسمح للمرأة الكويتية بممارسة حقها في الانتخاب والترشح لمجلس الأمة". أضاف "وقرّر المجلس الموافقة على مشروع القانون ورفعه لحضرة الأمير تمهيدا لإحالته على مجلس الأمة". وتابع البيان "وذلك تقديرا من الحكومة للدور الحيوي المهم الذي تضطلع به المرأة الكويتية في بناء وتنمية المجتمع الكويتي والارتقاء به وما قدمته من تضحيات جسيمة ودور مسؤول ازاء مختلف التحديات التي تعرضت لها البلاد على مدى تاريخ هذا البلد الطيب".

البوسنة

البرلمان البوسني يدافع عن الجزائريين في غوانتنامو

قررت لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان البوسني توجيه طلب رسمي لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية تطالب فيه بإعادة أربعة أعضاء من مجموعة الأسرى الجزائريين المعتقلين بمعسكر غوانتنامو ، الذين يملكون الجنسية البوسنية. وأكدت اللجنة على لسان رئيسها "ياهيتش" في تصريح لجريدة "الشرق الأوسط" أن عملية اعتقال وتسليم هؤلاء الأسرى إلى الولايات المتحدة الأمريكية تمت بطريقة غير شرعية ومخالفة لمبادئ حقوق الإنسان الأساسية ، علاوة على كونها تمت بطلب من الحكومة البوسنية السابقة وليس بطلب من الولايات المتحدة الأمريكية.

ونفى رئيس اللجنة أن يكون البرلمان البوسني قد أثار هذه القضية واتخذ هذا القرار بناء على حسابات سياسية أو أن تكون له علاقة مع موعد الانتخابات البلدية المقررة في 2 أكتوبر المقبل ، وأشار بالمقابل إلى أن هذا الإجراء دفاع عن حقوق الإنسان التي تعد مسألة مبدئية بعيدة عن أي حدث أو طرف. وعن اجراءات تنفيذ القرار أضاف باهيتش أن اللجنة طالبت من رئاسة الوزراء البوسنية التقدم بطلب رسمي للولايات المتحدة الأمريكية لإعادة أفراد المجموعة الجزائرية للبوسنة. وعن إمكانية استجابة الحكومة الأمريكية لطلب البرلمان البوسني أشار باهيتش إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تطلب تسلّم الجزائريين بل إن ذلك تم بطلب من مجموعة من الشيوعيين. وأضاف في نفس السياق أن وزير حقوق الانسان والمهاجرين بالحكومة المركزية البوسنية "مير صاد كيبو" كان قد أعلن عن المساعي الحثيثة من أجل إطلاق سراح المعتقلين الجزائريين بمعسكر غوانتنامو من خلال البرلمان قبل عقد جلسته الأخيرة التي أسفرت بالخروج بطلب رسمي لإطلاق سراح هؤلاء المعتقلين الذي من المنتظر أن يتم قبل نهاية السنة الجارية.

فلسطين

"برلمان رفح" يهيب بالإعلاميين عدم استخدام مصطلح "ممر فيلادلفي"

أهاب "برلمان مدينة رفح" يوم 2 جوان 2004 بالاعلاميين عدم استخدام مصطلح "محور فيلادلفي" الذي تطلقه قوات الاحتلال الاسرائيلي على محور صلاح الدين الشريط الحدودي الفاصل بين الأراضي الفلسطينية ومصر. وقال البرلمان الصغير في بيان وزعه على وسائل الإعلام، أن الاحتلال الاسرائيلي لا يزال متربصا بتاريخ وثقافة فلسطين ويعمل الآن على طمس اسم المدخل الجنوبي لفلسطين، بإطلاق اسم "محور فيلادلفي" بدلا من محور صلاح الدين الأيوبي الذي يمتد من شرق رفح إلى غربها بحرا، كما حاولت مرارا تغيير اسم "المسجد الأقصى المبارك" إلى "هيكل سليمان" و"حائط البراق" إلى "حائط المبكى".

السودان

المجلس الوطني يقر قانون الصحافة الجديد

حسم المجلس الوطني السوداني الجدل الواسع بشأن مشروع القانون الجديد للصحافة والمطبوعات وذلك بإلغاء بنود منه رفضها الصحفيون قبل إجازته بإجماع النواب. ونصت التعديلات التي أدخلها المجلس على إلغاء عقوبة السجن الواردة في المرسوم المؤقت الخاص بقانون الصحافة لسنة 2004 لعدم اتساق العقوبة مع الحريات الصحفية وأحالت التعديلات سلطة شطب اسم الصحفي من سجل الصحفيين من مجلس الصحافة إلى المحكمة، واشترطت لذلك تكرار المخالفة لأكثر من مرة. كما قيّدت التعديلات سلطة مجلس الصحافة في إيقاف الصحيفة من 15 يوما إلى 7 أيام فقط لا تزيد إلا بقرار قضائي وذلك درءا للضرر واتساقا مع سلطات المجلس. وأجرى المجلس الوطني تعديلا شاملا للمادة الخاصة بالعقوبات بإلغاء عقوبة السجن والإبقاء على الغرامة دون تحديد سقفها وتركها لسلطة المحكمة التقديرية التي أعطتها أيضا سلطة إلغاء التراخيص إذا تكررت المخالفة أكثر من مرتين ومصادرة المطابع الصحفية في حال تكرار المخالفة لأحكام القانون.

كندا

المحافظون يتصدرون السباق في الانتخابات التشريعية

أصبح المعارضون المحافظون لأول مرة منذ عقد من الزمان في مقدمة المتنافسين في الانتخابات التشريعية، وهو الأمر الذي وصفه المعلقون السياسيون بأنه كارثة بالنسبة لرئيس الوزراء الكندي الليبرالي بول مارتن.

وبعد مضي أكثر من نصف المدة المخصصة لحملة الانتخابات المقرر إجراؤها في 28 من شهر جوان الجاري استطاع المحافظون أن يخطفوا الأضواء من مارتن والليبراليين الذين يبدو أنهم سيفقدون أغلبية مقاعد البرلمان، فيما يبدو أن المحافظين سيشكلون الحكومة القادمة.

وأظهر آخر استطلاع للرأي أن 33.8% من الناخبين سيمنحون أصواتهم للمحافظين، في حين سيدعم 30% فقط الليبراليين، وقال 18.9% إنهم سيصوتون لصالح اليساريين.

وقد اعترف مارتن أمس بأنه من المحتمل أن تتولى الأقلية رئاسة الحكومة المقبلة في كندا، وقال إن الأسابيع الأخيرة أظهرت هذه النتائج، إلا أنه أكد أن الأسبوعين القادمين سوف يحسمان الموقف. وبدأ مارتن حملته الانتخابية بمهاجمة سياسات منافسه زعيم المحافظين ستيفن هاربر المتعلقة بالضرائب التي قال إنها سوف تضر بالقطاع الصحي في البلاد، وإنها ستهدد بإعادة كندا للتضخم وكذلك ستزيد نسبة البطالة بين الكنديين، كما هاجم معارضة هاربر لفكرة زواج مثليي الجنس، وكذلك رفضه قانون السماح بالإجهاض. وعرض مارتن خلال اجتماع في تورنتو النجاحات الاقتصادية التي حققتها كندا عندما تولى هو منصب وزير المالية.

بينما قال زعيم حزب المحافظين ستيفن هاربر أمام أكثر من ألف من مؤيديه في أوتاوا أمس "لم يعد هناك أي مقاعد لليبراليين في أي مكان"، وأكد أن زملاءه المرشحين في الحزب سيكونون جزءا من الأغلبية المحافظة في الحكومة الكندية المقبلة. وقال هاربر إنه بالإمكان الحفاظ على الوضع الصحي في كندا في نفس الوقت الذي تقتطع فيه الضرائب، وتعهد هاربر بعدم عرض قانون الإجهاض أمام السلطة التشريعية.

وكان مارتن الذي تولى السلطة خلفا لليبرالي جان كريتيان العام الماضي قد دعا إلى انتخابات مبكرة بالرغم من تحذيرات استطلاعات الرأي العام من أن الليبراليين قد يخسرون هذه الانتخابات.

وكانت شعبية الليبراليين قد وصلت بداية العام الحالي إلى نحو 50%، لكنها انخفضت بسبب الضرائب التي فرضتها الحكومة، وقد تحتاج الأقلية المحافظة إلى دعم بعض الأحزاب لتسيطر على أغلبية مقاعد البرلمان، ويمكن للمحافظين إذا استطاعوا الحفاظ على تفوقهم الحالي أن يشكلوا بمفردهم الحكومة المقبلة. ■

"كتابة التاريخ وترقية التشريع في التعامل مع الأرشيف"

بمناسبة تنظيم مجلس الأمة لمعرض حول الأرشيف بمقره من الـ19 ماي إلى 20 جوان 2004 نظمت ندوة ثقافية فكرية يوم الأحد 20 جوان 2004 تحت عنوان :" كتابة التاريخ ...وترقية التشريع في التعامل مع الأرشيف ".

الندوة التي حضرها السيد عبد القادر بن صالح ،رئيس مجلس الأمة وعدد من أعضاء المجلس وأساتذة جامعيون نشطها السيد محمد أمير ،نائب رئيس مجلس الأمة الذي أكد أن تنظيم هذه الندوات نابع من قناعة المجلس بضرورة تفتحه على المحيط وتوطيد صلته من خلال جعل مقره منبرا علميا للنقاش الحر وتبادل الآراء بين البرلمانيين ومختلف فئات المجتمع .

البحث عن الوثيقة لكتابة التاريخ

محاضرة السيد عبد المجيد شيخي ، باحث تاريخ ورئيس المركز الوطني للأرشيف استهلها بتعريف التاريخ كعلم والغاية منه والتي تتعدى حسب المحاضر حدود المعرفة من أجل المعرفة لأن التاريخ هو وسيلة توظف عند الحاجة وتؤثر على صاحبها وتشع منه إلى الآخرين وأضاف السيد شيخي أن المؤرخ هو الموجه الأول للمجتمع لأنه يساهم مساهمة ناجعة في ترسيخ المنطلقات الأساسية للمجتمع والمبادئ الأولية للحياة. كما تحدث السيد شيخي مطولا عن مسؤولية المؤرخ وحدد مجالها في وعيه بالإمكانيات التي يمكن أن يجندها لخدمة وطنه.

أما عن كتابة التاريخ فقد شرح المحاضر بعضا من الأسباب التي تجعل المؤرخ يتحفظ في عملية التأريخ كعدم اكتمال الوثائق "فالبحث عن الوثيقة هو الشغل الشاغل لكل باحث في التاريخ وذلك لعقيدة راسخة ناتجة عن الدراسة نفسها في كل مراحل التعليم حيث تقدم الوثيقة كوسيلة إيضاح كما يقول المعلمون للدلالة عن صحة الواقعة المدرسة، كما أن ذلك ناتج عن اعتقاد بأن الوثيقة تشكل الدليل القاطع لإثبات ما كان الباحث بصدد البحث فيه."

لا تاريخ من دون تأريخ ومن دون أرشيف معا

أما المحاضرة الثانية فقد ألقاها السيد عميراوي احميدة أستاذ بجامعة الأمير عبد

القادر للعلوم الإنسانية بقسنطينة جاءت تحت عنوان: "التأريخ والتاريخ من غير أرشيف".

تساءل المحاضر عن إمكانية التأريخ دون اللجوء على الأرشيف وخلص في النهاية بعد تحليله لمصطلح التاريخ والتأريخ والوثيقة أنه لا أرشيف من دون تأريخ وأنه لا تاريخ من دون تأريخ ومن دون أرشيف معا. ودعم المحاضر تحليله باقتراحات يرى أنها تخدم عملية التاريخ ولعل أهمها :

- إعادة النظر في النصوص المنظمة للأرشيف حاليا
- المزيد من العناية بالتأريخ وبالتاريخ وبالأرشيف
- وضع وسائل تحت تصرف الباحثين
- تشريع قانون وطني يحمي ويثري الأرشيف الجزائري مع مراعاة القوانين الدولية في هذا الشأن
- التفكير في تأسيس أرشيف رقمي .

الوعي التاريخي وفكرة الزمان والمكان

في حين أن الأستاذ مبارك نجاح ، تطرق في مداخلته التي كانت تحت عنوان **"مقاربة منهجية حول كتابة و قراءة تاريخ الجزائر"** إلى الأولويات التي تحكم كتاباتنا و دراستنا التاريخية ، خاصة و أن تجديد الوعي بالقضايا و المسائل الكبرى في تاريخنا قد أضحى ضرورة ملحة و أنه لا يمكن أن يوجد وعي تاريخي حقيقي عندنا ، إذا لم تكن فكرة المكان و فكرة الزمان بجميع المعاني موجودة و مجسدة في خطابنا التاريخي .

فالخلل في الوعي التاريخي الذي امتد إلى جميع مراحل التعليم في مؤسساتنا التربوية و التعليمية و العلمية ، يستوجب أو بالأحرى يستلزم علينا حسب المحاضر الحرص على إعادة كتابة تاريخنا و إعادة المحطات الكبرى في سيرورتنا التاريخية ، لأن الفوارق المعرفية بين الرؤى الاجتماعية و التاريخية الجزائرية وغير الجزائرية تبدو كلها شديدة الاتساع والتباين من حيث المناهج و المضامين .

لينهي المحاضر تدخله بنتيجة مهمة و هي أن كتابة و قراءة تاريخ أي مجتمع يقتضي التحكم في المفاهيم الأساسية والقيام بعمليات انتقاء و ترتيب وتنظيم الأولويات و مراقبة صارمة أثناء كتابة أو صياغة تلك المعرفة و بخاصة إذا كانت تلك المعرفة الاجتماعية و التاريخية تهدف أساسا إلى إعادة تركيب التاريخ وتعميق الوعي بقضاياه أو إعادة تقويمه وتوظيفه خدمة للمعرفة و وحدة الوطن والأمة و مستقبل الأجيال.

مشاريع بحث

في حين إستهل الدكتور عبد الكريم بوصفصاف محاضرته **"تجربة مخبر الدراسات التاريخية و الفلسفية في البحث التاريخي و التنقيب عن الوثائق"** بالتذكير أن التاريخ هو علم من العلوم الإنسانية والإجتماعية ، يعتمد على المادة الخبرية المكتوبة على الورق المعروف أو على النفائس الموجودة على الألواح الحجرية أو العظمية و منها ما يعتمد على الروايات الشفهية من أفواه صانعي الأحداث أوالمعاصرين له.

ليذكر في سياق ذلك بالتجربة الناجحة التي قام بها مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية ، فالمخبر حسب المحاضر قام بجمع الوثائق و المصادر التاريخية الأساسية بوضع مجموعة من مشاريع البحث ، كل مشروع يهتم بميدان معين من الوثائق من بينها :

- إبرام إتفاقيات مع بعض مديريات ومنظمات المجاهدين على مستوى الولايات لجمع الوثائق المكتوبة و الروايات الشفاهية و الصور القديمة و الصور الجديدة الملتقطة لبعض الآثار التي ما تزال شاهده على بشاعة المحتل و عظمة الثورة ، و قد أنجز حتى الآن خمسة مؤلفات في هذا السياق .
- مشاريع بحث وزارية ، يهتم الأول بما كتب عن الثورة الجزائرية في الصحافة العربية المغاربية و المشرقية، أما الثاني فقد خصص لما كتب عن الثورة في الصحافة الأجنبية (الفرنسية، الإنجليزية ، الإيطالية ، و الإسبانية).
- أما المشروع الثالث فيهتم بالوثائق التي كتبت عن القضية الجزائرية في المحافل الدولية منذ 1945 حتى 1962م .
- أما المشاريع الأخرى ، فقد وضعت لدراسة و تحليل و فلسفة و تنظير التاريخ الوطني بصورة عامة ، و يشترك في هذا العمل مؤرخون وفلاسفة وطلاب الدراسات العليا.

من اجل تأمين الذاكرة

في حين كانت المداخلة الأخيرة للأستاذ مسعود كواتي التي كانت تحت عنوان **"أهمية التاريخ وعلاقته بالدراسات والأبحاث في الجزائر"** تطرق فيها إلى أهمية الأرشيف وعلاقته بالدراسات والأبحاث في الجزائر و واقع هذا الأرشيف من حيث الكم والتنظيم على مستوى التراب، وما مدى إمكانية إستغلاله في الأبحاث الأكاديمية متوقفا عند الصعوبات والعراقيل التي تحد من إمكانيات إستغلال هذا الأخير وعلاقة كل ذلك بالقوانين والمراسيم المسيرة للأرشيف من أجل وضع الذاكرة الوطنية في مأمن للحفاظ عليها و لتستفيد منها الأجيال اللاحقة، ليفتح بعد ذلك باب النقاش على الحاضرين

سليم الحص

في ضيافة المجلس

لبنان

الوفاق والإصلاح والمصالحة

ضمن برنامج النشاط الثقافي الذي ينظمه مجلس الأمة و بدعوة منه ، ألقى يوم الأحد 27 جوان 2004 دولة الرئيس سليم الحص ، رئيس الوزراء اللبناني الأسبق محاضرة تحت عنوان " لبنان : الوفاق و الإصلاح والمصالحة "، و قد تولى تقديم المحاضرة و تنشيط النقاش السيد بوجمعة صويلح ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج بالمجلس ، وذلك بحضور رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح و أعضاء من الغرفتين بالإضافة إلى وجوه سياسية و جامعيين و إطارات من مؤسسات الدولة و رجال الإعلام.

وقد استهل السيد سليم الحص محاضرته بالتطرق إلى الأزمة اللبنانية والإرهاصات التي أدت إلى حرب أهلية عمرت 15 سنة وأرهقت المجتمع اللبناني وفرقته و أتت على البنية الاقتصادية والعمرانية، وهي الأزمة التي كانت الطائفية أرضها الخصبة وبذورها عوامل ساعدت على إشعال فتيل الحرب الأهلية و على رأسها العامل الفلسطيني، وموقف الطوائف اللبنانية من تواجد 300 ألف فلسطيني على الأراضي اللبنانية .

وحسب السيد سليم الحص فقد كانت هناك محاولات عديدة لإيجاد حلول سياسية للأزمة في مختلف مراحلها إلا أنها باءت بالفشل ، و لم تنته الأزمة الدامية إلا باتفاق الطائف الذي أعلن بعد اجتماع النواب في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية في عام 1989 بمبادرة من اللجنة الثلاثية المنبثقة من قمة الدار البيضاء و التي ضمت الجزائر و المغرب والمملكة العربية السعودية .

و بالرغم من اتفاق كل الأطراف اللبنانية المتنازعة آنذاك على "**اتفاق الطائف**" ،الذي أنهى حالة الحرب و وضع لبنان على مسار البناء ، إلا أن السيد سليم الحص يرى أن الاتفاق قد اخفق في تنمية الديمقراطية الصحيحة كنظام و ثقافة في البلاد من جهة ، و لم يعط الحل الجذري للقضية اللبنانية و هي " الطافية ".

الطائفية .. و التغيير

الطائفية حسب المحاضر بقيت عقبة في وجه التغيير الذي يهدف إلى بناء دولة القانون و المؤسسات القادرة و العادلة من خلال إرساء الديمقراطية الحقة وتعزيز حس المواطنة.

وبعد تطرقه إلى مختلف الأحداث الأليمة التي عرفتها لبنان أثناء حرب الطوائف ، أشار المحاضر إلى أن المجتمع اللبناني يعيش حاليا تحت وطأة قضايا مستجدة أهمها المشكلة المالية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة لركود الاقتصادي الذي يتجلى في تباطؤ وتيرة الحركة الاقتصادية العامة ، كما نتج عن ذلك انتشار ظاهرة البطالة و تنامي حركة الهجرة في أوساط

آخر مؤلفات سليم الحص

الشباب و تدهور الحالة المعيشية والاجتماعية للسكان وتفاقم المديونية العامة .

و من أجل إحداث تغيير جذري والتوجه إلى البناء في لبنان يرى المحاضر أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تجديد الطاقم السياسي وإعادة تكوين السلطة بحيث يكون البرلمان كما قال" **هو المؤتمر الوطني الدائم الذي من خلاله يكون التصدي المنتظم لكل قضايا المجتمع و الدولة و الوطن**" .

و بخصوص المصالحة الوطنية يرى سليم الحص أن اللبنانيين بعد التجربة المريرة التي مروا بها خلال الحرب الأهلية في الثمانينات قد اجمعوا على ضرورة عدم العودة إلى جحيم الصراع من خلال قبول التعايش المشترك و جعله من ثوابت الحياة العامة في البلاد .

كما يعمل اللبنانيون الآن على تعزيز المصالحة الوطنية بالتلاقي على مفاهيم وطنية مشتركة و بإرساء قيادة و طنية جامعة لتجاوز الحالة الطائفية و تفعيل الممارسة الديمقراطية .

و يسعى اللبنانيون من جهة أخرى كما إختتم بذلك محاضرته إلى المشاركة في دعم العمل العربي المشترك عبر المجتمع المدني و الإعلام الملتزم .

ضيف مجلس الأمة أجاب بعد المحاضرة على أسئلة وتدخلات الحضور من برلمانيين و جامعيين و صحافيين و التي تمحورت حول الأزمة التي عاشها لبنان و عوامل تجاوزها والظروف الإقليمية و الدولية التي أحاطت بها .. و كان في كل ذلك حريصاً على التعامل مع موضوع الندوة خاصة مسألة المصالحة .. و قضية الحرية و الديمقراطية . ■

◆ السيد سليم الحص، رئيس الوزراء اللبناني سابقا

■ استقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة يوم الأربعاء 23 جوان 2004 ، السيد سليم الحص، رئيس الوزراء اللبناني سابقا الذي يقوم بزيارة إلى الجزائر بدعوة من مجلس الأمة.
خلال اللقاء تم استعراض تجربتي البلدين ومسعى بناء دولة المؤسسات في كل من لبنان والجزائر ، وتبادل وجهات النظر حول قضايا الديمقراطية والتعددية ومتطلبات التكفل بقضايا المجتمع اقتصادياً واجتماعياً.

مجموعة من تلاميذ إكمالية درقانة الجديدة

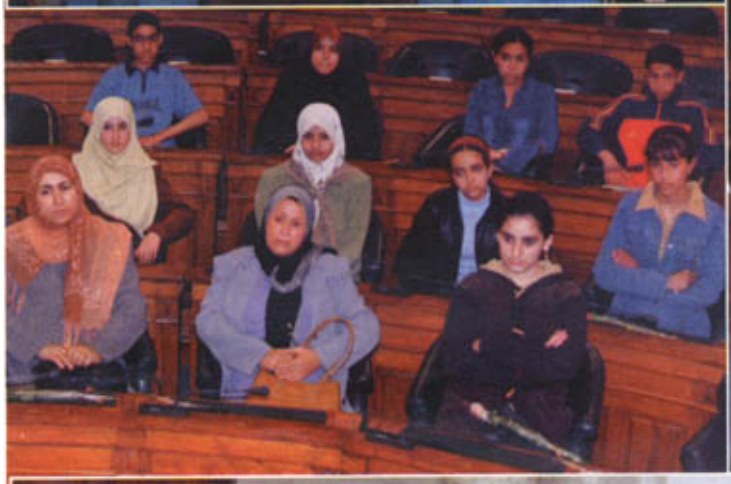

قامت مجموعة من تلاميذ إكمالية درقانة الجديدة بزيارة لمجلس الأمة يوم الإثنين 17 ماي 2004 ،وهذا في إطار "الأبواب المفتوحة على مجلس الأمة" التي ينظمها دوريا مجلس الأمة في إطار النشاطات الفكرية والعلمية.

التلاميذ تم استقبالهم من قبل السيد محمد قازوز نائب رئيس مجلس الأمة و كانت لهم فرصة لزيارة مختلف مرافق وهياكل المجلس مثل المكتبة التقليدية والإفتراضية ومصلحة البث السمعي البصري وقاعات اللجان وكذا قاعة الجلسات العامة حيث قدمت لهم شروحات حول مكانة دور مجلس الأمة في النسيج المؤسساتي الجزائري.

الذكرى الثانية لوفاة المجاهد الرئيس

محمد الشريف مساعدية

رحمه الله

ذكرى وترحم

قبل عامين ، في يوم 01 جوان 2002 التحق المجاهد الرئيس السابق لمجلس الأمة محمد الشريف مساعدية ، بالرفيق الأعلى ، بعد مسار حافل بالنضال في ظل طلائع الحركة الوطنية و حرب التحرير المجيدة .. و في مراحل بناء الجزائر المستقلة ..

و في ذكرى وفاته الثانية ، يقف السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة ، و كافة أعضاء المجلس وقفة ترحم على روحه الطاهرة ، مستحضرين تلك المنابع الوطنية التي استلهم منها المرحوم محمد الشريف مساعدية رصيده مجاهداً .. ومناضلا .. ومسؤولاً و سياسياً .. وداعين المولى عزوجل أن يتغمده برحمته الواسعة مع الصديقين والشهداء والصالحين و حسن أولئك رفيقاً.

وبهذه المناسبة تنقل السيد محمد أمير، نائب رئيس مجلس الأمة نيابة عن السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة ، و كافة أعضاء المجلس على رأس وفد الى مقبرة العالية للوقوف وقفة ترحم على روح المرحوم الرئيس محمد الشريف مساعدية.

معرض بمناسبة عيد الإستقلال بمجلس الأمة من 5 إلى 30 جويلية 2004

مجلة دورية تصدر عن مجلس الأمة - الجزائر